دراسة تحليلية للإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية لوضع رؤية إستراتيجية زراعية عربية متكاملة

د/ سرحان احمد عبد اللطيف سليمان

مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول العربية، اذ يلبى الحاجات الاستهلاكية الغذائية ويوفر المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، علاوة على أهميته في الحد من البطالة وزيادة فرص التشغيل، حيث تمثل نسبة العاملين بالقطاع الزراعي العربي من إجمالي السكان بالدول العربية نحو ٧,٤%، ونحو ٢٢,٩٥% من إجمالي القوى العاملة العربية في عام ٢٠١٣[٣]، إضافة الى دور الصادرات الزراعية في توفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية، وتعانى الدول العربية من وجود فجوة غذائية كبيرة تقدر بنحو ٥٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وبارتفاع قدره نحو ٤,٥% عن نظيرتها في عام ٢٠١٢، وان معدل تغطية الصادرات الغذائية العربية للواردات الغذائية العربية بلغ نحو ٢٩,٧% في عام ٢٠١٣، كما ان الواردات الغذائية العربية تمثل نحو ٨٢% من إجمالي الواردات الزراعية العربية في نفس العام[١]، مما يعد مؤشراً سلبياً نظراً لمدى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالتجارة الدولية في سد احتياجاتها الغذائية، كما انه يعتبر مؤشر سلبى على تحقيق الامن الغذائي العربي.

وتمتلك الدول العربية العديد من الامكانات الاقتصادية الزراعية، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وفى واقع الأمر، فانه لا يمكن النظر إلى دول المنطقة على أنها دول الموارد الاقتصادية فقط، بل الملاحظ أن التنوع الجغرافي اعطاها مزايا نسبية في ثروات اقتصادية متنوعة، رغم أن كثيراً منها غير مستغل، فالدول النفطية العربية تتمتع بمزايا نسبية في توافر رؤوس الأموال، وكذلك إنتاج الطاقة مثل النفط والغاز والمعادن، بينما الدول العربية شبه الزراعية تتمتع بمزايا نسبية في الثروات الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمنتجات الزراعية والحيوانية، في حين يوجد بدول أخرى إمكانات تكنولوجية وصناعية وقوى عاملة، بيد أن هناك تحديات حالت دون استثمار تلك الطاقات والإمكانات، ولعل ابرزها غياب الرؤى التنموية الشاملة لتحويل هذه الإمكانات المتنوعة في خدمة التنسيق والتعاون الاقتصادي الزراعي، بما يحقق المنافع المتبادلة والمكاسب المشتركة في مجال الامن الغذائي للدول العربية، وهذا يحتاج لرؤية استراتيجية زراعية عربية متكاملة تقوم على المزايا النسبية لكل دولة فيما تمتلك من موارد وإمكانات اقتصادية زراعية[٧، ١٠]، ونظراً لأهمية الموضوع فان هذه الورقة البحثية تقوم بتحليل ودراسة المقومات والإمكانات الاقتصادية الزراعية وتوزيعها الجغرافي، ومن ثم وضع رؤية استراتيجية زراعية عربية تكون بداية في تحقيق مستويات افضل للأمن الغذائي العربي، وزيادة القدرة العربية في الاعتماد الذاتي في توفير احتياجاتها الغذائية والزراعية وتقليل الاعتماد على الخارج في ظل تحديات كثيرة أهمها تحرير التجارة الزراعية على مستوى العالم والتقلبات في أسعار السلع الغذائية إضافة الى تذبذب عوائد النفط ومشكلات المياه، والتغيرات المناخية والبيئية، وغيرها، علاوة على المشكلات والمتغيرات المحلية بالمنطقة العربية في الآونة الأخيرة.

المشكلة البحثية:

تعتمد الدول العربية على الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية، فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية بنحو ١٨٧,٣% من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، حيث كانت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو ١٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ارتفعت الى نحو ٥٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وتفاوتت الدول العربية في قدرتها على تغطية احتياجاتها الغذائية ذاتياً، الا انها بصفة عام تعتمد على الخارج في سد معظم احتياجاتها من السلع الغذائية، مما يشكل تهديداً للأمن الغذائي العربي بصفة عامة، ولكل دولة على حده،

وعلى الرغم من امتلاك الدول العربية المقومات الاقتصادية الزراعية الكفيلة بتحسين الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الامن الغذائي العربي، الا ان ذلك لم يتحقق ولم ينعكس على مؤشرات الامن الغذائي للفرد العربي. **وتتلخص المشكلة البحثية** في عدم تحقيق الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية لاحتياجات الدول العربية من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية، واعتماد معظم هذه الدول على الخارج في سد معظم احتياجاتها الزراعية، مما يؤكد على أهمية دراسة وتحليل القدرات والامكانات الاقتصادية الزراعية العربية وتوزيعها الجغرافي لمعرفة المزايا النسبية لكل دولة في هذه القدرات ومن ثم بناء رؤية استراتيجية زراعية عربية متكاملة تستفيد منها كل الدول العربية وتحقق درجات اعلى من الامن الغذائي العربي.

الأهداف البحثية:

يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية، ومساهمة الدول العربية في كل منها، ووضع رؤية استراتيجية زراعية عربية متكاملة تقوم على المزايا النسبية للدول العربية في امتلاكها للموارد والإمكانات الاقتصادية الزراعية، وشملت الدراسة كل الدول العربية وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣)، ومن ثم يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

١- دراسة وتحليل الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية، وذلك من خلال دراسة خمس محاور، تشمل كل من الآتي:

- **الموارد الأرضية العربية:** ويشمل تحليل ودراسة كل من الرقعة الأرضية، والأراضي القابلة للزراعة، ومتوسط نصيب الفرد منها، والتوزيع الجغرافي للموارد الأرضية والقابلة للزراعة بين الدول العربية، ومدى تطورها واستقرارها.
- **الموارد المائية العربية:** ويشمل دراسة وتحليل كل من الموارد المائية المتجددة الفعلية التقليدية وغير التقليدية، والفائض والعجز فيها، ومتوسط نصيب الفرد منها، والتبعية المائية، واستخدامات المياه في الزراعة، والتوزيع الجغرافي للمياه الفعلية المتجددة بين الدول العربية ومدى تطورها واستقرارها.
- **الموارد البشرية العربية:** ويشمل دراسة وتحليل كل من إجمالي عدد السكان، والقوى العاملة الكلية والزراعية، والسكان الحضريين والريفيين، والتوزيع الجغرافى لكل منها بالدول العربية، ومدى تطورها واستقراها.
- **الناتج المحلى الإجمالي:** ويشمل دراسة وتحليل قيمة إجمالي الناتج العربي، ومعدلات نموه واستقراره، والتوزيع الجغرافي له بين الدول العربية، ومتوسط نصيب الفرد منه، سواء على المستوى العربي او على مستوى الدول العربية ونموه السنوي واستقراره.
- **الناتج الزراعي العربى:** ويشمل دراسة وتحليل كل من تطور واستقرار ونمو الناتج الزراعي العربي ومساهمة الدول العربية فيه، ومتوسط نصيب الفرد منه، ومدى أهميته في الناتج الإجمالي، ومعرفة الدول العربية التي لديها قدرات وميزات نسبية في الناتج الزراعي ونموه واستقراره.

٢- وضع رؤية استراتيجية اقتصادية زراعية عربية متكاملة تقوم على المزايا النسبية للدول العربية في امتلاكها للموارد والإمكانات الاقتصادية الزراعية.

الأسلوب والمنهج البحثي:

اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، فقد تم استخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام في دراسة تطور ونمو المقومات والإمكانات الاقتصادية العربية، إضافة الى قياس درجة الاستقرار الاقتصادي لكل منها، علاوة على توزيعها الجغرافي، ومتوسط نصيب الفرد منها وغيرها من المؤشرات المتعلقة بدراسة القدرات والمزايا التي تمتلكها الدول العربية في امتلاكها للموارد والإمكانات الاقتصادية الزراعية.

وقد تم تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات وفقاً لمساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج الإجمالي لكل منها، اما المجموعة الأولى وهي الدول العربية النفطية وتشمل (٩) دول هي كل من ليبيا، العراق، عمان، قطر، الكويت، الامارات، البحرين، الجزائر، والسعودية. اما المجموعة الثانية فهي الدول العربية غير النفطية وتشمل (١٣) دولة هي بقية الدول العربية عدا الدول النفطية، اما المجموعة الثالثة فهي الدول العربية شبه الزراعية وهي الدول التي تساهم الزراعة في الناتج الإجمالي لكل منها بنحو ١٠% فأكثر وتشمل (٩) دول هي دول كل من الصومال، جزر القمر، السودان، موريتانيا، سوريا، مصر، المغرب، اليمن، وفلسطين. والهدف من هذا التقسيم يقوم على أساس معرفة مدى تناسب الإنتاج الزراعي ونموه واستقراره ونصيب الفرد منه مع إمكانات الدول الاقتصادية الزراعية، وهل بالفعل تتفق مع المنطق والمنهجية التي تقوم على انه كلما زادت الإمكانات والموارد الاقتصادية الزراعية زاد الإنتاج الزراعي ومعدلات نموه السنوية ونصيب الفرد منه وتحسن مستوى استقراره؟ وزادت مساهمة الدول التي تملك هذه الموارد في الإنتاج الزراعي العربي.

مصادر البيانات:

استند البحث بصفة رئيسية على البيانات والتقارير المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، خاصة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في عام ٢٠١٣، والبنك الدولي، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

النتائج البحثية

(اولاً): الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية:

يمكن استعراض اهم ملامح الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية، ومؤشراتها الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي، ومعدلات نموها واستقرارها، وكذلك المزايا النسبية لما تتمتع بها كل دولة في هذه الإمكانات وذلك فيما يلي:

(١) الموارد الأرضية العربية:

(١-١): الرقعة الأرضية العربية:

تبلغ الرقعة الأرضية للدول العربية في عام ٢٠١٣ نحو ١٣,١٥ مليون كيلو متر مربع، تستحوذ الجزائر على نحو ١٨,١١% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، يليها السعودية بنحو ١٦,٣٤%، ثم السودان (بعد انفصال جنوب السودان) بنحو ١٤,٢٩%، يليها ليبيا بنحو ١٣,٣٨%، وتبلغ الرقعة الأرضية للدول الأربع نحو ٦٢,١٢% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من موريتانيا، ومصر حيث بلغت الرقعة الأرضية نحو ٧,٨٤%، ٧,٦١% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية لكل منها على الترتيب، وتستحوذ الدول العربية النفطية على نحو ٥٤,٣٥% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، بينما تمثل الرقعة الأرضية للدول العربية غير النفطية نحو ٤٥,٦٤%، وتستحوذ الدول العربية شبه الزراعية على نحو ٤٣,٤٦% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، وبالتالي تملك الدول العربية مساحة شاسعة من الرقعة الأرضية تمثل نحو ٩,٧٩% من إجمالي المساحة الأرضية في العالم. جدول رقم (١).

(١-٢): الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية:

تشير البيانات في الجدول رقم (٢) الى التطور الزمنى لمساحة الأراضي القابلة للزراعة على مستوى الدول العربية، والتي تبين ان متوسط مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٥٧,٣٣٨ مليون هكتار، تعادل نحو ٤,١٩% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، وتراوحت بين

حد ادنى بلغ نحو ٥١,٦ مليون هكتار في عام ٢٠١١، وبما يعادل نحو ٤,٠٣% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، وحد اقصى بلغ نحو ٥٩,٧ مليون هكتار في عام ٢٠٠٥، وبما يعادل نحو ٤,٢٩% من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، وتبين ان الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية انخفضت بنحو ٤,٣٥٧ مليون هكتار من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبنسبة بلغت نحو ٧,٦٢% بالمقارنة بعام ٢٠٠٠، واتضح تناقص مساحة الأراضي الزراعية العربية القابلة للزراعة بمعدل سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٠,٥٨%، وشهد عام ٢٠١١ اقصى تناقص حيث بلغ التناقص في مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية نحو ١٢,٩٥%، بينما شهد عام ٢٠١٢ اقصى تزايد حيث بلغ التغير السنوي في المساحة القابلة للزراعة نحو ٤,٦٥%، كما تناقصت نسبة مساحة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي الرقعة الأرضية بالدول العربية خلال فترة الدراسة بنحو ٠,٠٢%.

وبدراسة إمكانات الدول العربية من الأراضي القابلة للزراعة في عام ٢٠١٣، حسب اخر الاحصائيات المتوفرة، لمعرفة وضعها الراهن، ومساهمة كل دولة في إجمالي الأراضي القابلة للزراعة العربية، كما في جدول رقم (١)، تبين ان السودان تأتى في مقدمة الدول العربية التي لديها أكبر مساهمة في الأراضي القابلة للزراعة العربية، حيث بلغت الأراضي الزراعية القابلة للزراعة بالسودان نحو ٢٥,٧٩% من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة، يليها المغرب بنحو ١٥,٢٤%، ثم الجزائر بنحو ١٤,١٩%، يلي ذلك دول كل من العراق، سوريا، السعودية، تونس، ومصر حيث بلغت الأهمية النسبية للأراضي القابلة للزراعة في إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة نحو ٩,٤٩%، ٨,٩%، ٥,٨١%، ٥,٦٩%، ٥,٢١% لكل منها على الترتيب.

وبلغت الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية النفطية نحو ٣٢,٩٣% من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة، وبما يعادل نحو ٢,٤٣% من إجمالي الرقعة الأرضية للدول العربية النفطية، بينما بلغت الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية غير النفطية نحو ٦٧,٠٧% من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة، وبما يعادل نحو ٨,٨% من إجمالي الرقعة الأرضية لهذه المجموعة من الدول، في حين بلغت الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية شبه الزراعية نحو ٦٠,٦٨% من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة، تمثل نحو ٥,٦١% من إجمالي الرقعة الأرضية في مجموعة هذه الدول.

وبدراسة الأهمية النسبية للمساحة الأرضية القابلة للزراعة في إجمالي الرقعة الأرضية للدول العربية، فقد تبين ان دولة جزر القمر جاءت في المقدمة، حيث بلغ نسبة الأراضي القابلة للزراعة نحو ٣٤,٩٣% من جملة رقعتها الأرضية، يليها سوريا بنحو ٢٥,٣٩%، ثم تونس بنحو ١٨,٣٦%، يلي بعد ذلك دول كل من المغرب، لبنان، العراق، فلسطين، والسودان حيث بلغ نسبة الأراضي القابلة للزراعة نحو ١٨,٠٣%، ١٢,٩%، ١١,٥١%، ٧,٦٤%، ٧,٢٥% من الرقعة الارضية لكل منها على الترتيب.

(١-٣): متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية العربية القابلة للزراعة على مستوى الدول العربية خلال فترة الدراسة نحو ٠,١٧٨ هكتار، وبما يعادل نحو ٨٤% من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٠,١٤٢ هكتار في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ٠,٢٠٦ هكتار في عام ٢٠٠٠، أي ان نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة على مستوى الدول العربية تناقص من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣ بنحو ٠,٠٦٤ هكتار، بما يمثل تراجعاً بنحو ٣١,٢% عن عام ٢٠٠٠. جدول رقم (٢).

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة نحو ٧٢,٢٤% من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة، وتبين تناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة خلال فترة الدراسة بمعدل سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٢,٨١%، كما اتضح ان متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية بالنسبة لنظيره العالمي يتناقص سنوياً بمعدل معنوي احصائياً بلغ نحو

١,٦٦%، وشهد عام ٢٠١١ اعلى نسبة تراجع في متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة حيث بلغ تراجعاً بنحو ١٢,٩٥% عن العام السابق له، بينما حقق عام ٢٠١٢ اعلى الارتفاعات حيث بلغ تزايداً بنحو ٤,٦٥% عن العام السابق له. جدول رقم (٢).

جدول رقم (١): الموارد الأرضية والقابلة للزراعة ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية في عام ٢٠١٣

البيان الدولة	الرقعة الأرضية		رقعة الأراضي القابلة للزراعة					
	مليون كيلو متر مربع	٪	ألف هكتار	٪ من إجمالي الرقعة الارضية الدولة	% من إجمالي الدول العربية	نصيب الفرد بالهكتار	% من متوسط نصيب الفرد بالدول العربية	% من متوسط نصيب الفرد العالمي
الاردن	0.089	0.68	232.41	2.60	0.44	0.036	25.06	18.11
الامارات	0.084	0.64	37.50	0.45	0.07	0.004	3.09	2.24
البحرين	0.001	0.01	1.60	2.08	0.00	0.001	0.90	0.65
تونس	0.164	1.24	3004.50	18.36	5.69	0.276	194.23	140.31
الجزائر	2.382	18.11	7496.20	3.15	14.19	0.196	138.09	99.75
جيبوتي	0.023	0.18	2.00	0.09	0.00	0.002	1.63	1.18
السعودية	2.150	16.34	3068.00	1.43	5.81	0.102	72.03	52.03
السودان	1.879	14.29	13620.60	7.25	25.79	0.377	265.23	191.60
سوريا	0.185	1.41	4701.35	25.39	8.90	0.216	152.09	109.87
الصومال	0.638	4.85	1118.10	1.75	2.12	0.109	76.68	55.39
العراق	0.435	3.31	5010.59	11.51	9.49	0.147	103.18	74.54
عمان	0.310	2.35	37.70	0.12	0.07	0.010	7.33	5.29
قطر	0.012	0.09	14.11	1.22	0.03	0.008	5.43	3.92
الكويت	0.018	0.14	10.60	0.59	0.02	0.003	1.88	1.36
لبنان	0.010	0.08	134.84	12.90	0.26	0.030	21.26	15.36
ليبيا	1.760	13.38	1720.00	0.98	3.26	0.201	141.60	102.29
مصر	1.001	7.61	2754.50	2.75	5.21	0.033	22.92	16.56
المغرب	0.447	3.40	8049.51	18.03	15.24	0.244	172.01	124.26
موريتانيا	1.031	7.84	450.00	0.44	0.85	0.116	81.83	59.11
اليمن	0.528	4.01	1248.00	2.36	2.36	0.049	34.81	25.15
فلسطين	0.006	0.05	46.00	7.64	0.09	0.011	7.79	5.63
جزر القمر	0.002	0.01	65.00	34.93	0.12	0.086	60.89	43.99
الدول النفطية (١)	7.150	54.357	١٧٣٩٦,٣	٢,٤٣	٣٢,٩٣	٠,١٣٤	-	-
الدول غير النفطية (٢)	٦,٠٠٣	٤٥,٦٤٣	٣٥٤٢٦,٨	٨,٨٠	٦٧,٠٧	٠,١٤٦	-	-
الدول شبه الزراعية (٣)	5.717	43.464	٣٢٠٥٣,٠٥	٥,٦١	٦٠,٦٨	٠,١٤٦	-	-
اجمالى الدول العربية	13.153	100.00	52823.10	4.12	100.00	٠,١٤٢	-	-

– متوسط نصيب الفرد يتم احتسابه بقسمة إجمالي قيمة المورد بالدولة على عدد السكان بالدولة.

– السودان هي دولة شمال السودان ولا تشمل البيانات جنوب السودان.

(١) الدول النفطية هي دول كل من من ليبيا، العراق، عمان، قطر، الكويت، الامارات، البحرين، الجزائر، والسعودية.

(٢) الدول غير النفطية هي بقية الدول عدا الدول النفطية.

(٣) تم اعتبار الدول التي تساهم الزراعة في الناتج الإجمالي بنحو ١٠% فأكثر دول شبه زراعية وهي دول كل من الصومال، جزر القمر، السودان، موريتانيا، سوريا، مصر، المغرب، اليمن، وفلسطين

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة بالدول العربية في عام ٢٠١٣، كما في الجدول رقم (١)، فجاءت في المقدمة دول كل من السودان، تونس، المغرب، سوريا، ليبيا، الجزائر، والعراق حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة نحو ٠,٣٧٧، ٠,٢٧٦، ٠,٢٤٤، ٠,٢١٦، ٠,٢٠١، ٠,١٩٦، ٠,١٤٧ هكتار لكل منها على الترتيب، وهى الدول التي تفوق متوسط نصيب الفرد فيها عن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الدول العربية، حيث بلغ نسبة متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة من متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة على مستوى الدول

العربية نحو ٢٦٥,٢٣%، ١٩٤,٢٣%، ١٧٢,٠١%، ١٥٢,٠٩%، ١٤١,٦%، ١٣٨,٠٩%، ١٠٣,١٨% لكل منها على الترتيب، اما الدول التي تفوق متوسط نصيب الفرد فيها عن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة فكانت خمس دول عربية هي دول كل من السودان، تونس، المغرب، سوريا، وليبيا حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة نحو ١٩١,٦%، ١٤٠,٣١%، ١٢٤,٢٦%، ١٠٩,٨٧%، ١٠٢,٢٩% لكل منها على الترتيب. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة في عام ٢٠١٣ في الدول العربية النفطية نحو ٠,١٣٤ هكتار، بينما بلغ في كل من الدول العربية غير النفطية والدول العربية شبه الزراعية نحو ٠,١٤٦ هكتار لكل منهما. جدول رقم (١).

جدول رقم (٢): تطور رقعة الأراضي القابلة للزراعة ونصيب الفرد منها على مستوى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣).

البيان السنوات	رقعة الأراضي القابلة للزراعة					
	الرقعة بالألف هكتار	٪ من الرقعة الارضية	نصيب الفرد بالهكتار	التغير السنوي في الرقعة القابلة للزراعة %	التغير السنوي في نصيب الفرد%	% من متوسط نصيب الفرد العالمي
2000	57180.35	4.11	0.206	-	-	90.16
2001	57132.88	4.11	0.202	)0.08(	)2.17(	89.52
2002	57613.37	4.15	0.199	0.84	)1.31(	89.78
2003	59580.40	4.28	0.202	3.41	1.17	91.61
2004	58922.44	4.23	0.195	)1.10(	)3.30(	89.50
2005	59717.84	4.29	0.193	1.35	)0.94(	89.46
2006	59088.36	4.24	0.187	)1.05(	)3.33(	88.08
2007	59538.60	4.28	0.184	0.76	)1.58(	87.87
2008	58700.69	4.21	0.177	)1.41(	)3.60(	85.57
2009	57672.80	4.14	0.169	)1.75(	)4.47(	83.01
2010	57992.93	4.16	0.167	0.56	)1.59(	82.93
2011	51600.91	4.03	0.145	)11.02(	)12.95(	72.77
2012	55169.43	4.36	0.152	6.92	4.65	76.14
٢٠١٣	52823.10	4.12	0.142	)4.25(	)6.40(	72.24
المتوسط	57338.15	4.19	0.178	-	-	٨٤,٦٥
معدل التغير%	(٠,٥٨)*	(٠,٠٢)*	(٢,٨١)*	-	-	(١,٦٦)*

- معنوي لك الأرقام بين الاقواس قيم سالبة. * معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١.

- المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٢) الموارد المائية العربية:

(٢-١): الموارد المائية المتجددة الفعلية العربية:

يوضح الجدول رقم (٣)، الموارد المائية الفعلية العربية (وفقاً لآخر بيانات متاحة، في عام ٢٠١٤ وهى تختلف من دولة لأخرى في سنة البيان)، ان إجمالي المياه السطحية المتجددة الفعلية العربية بلغ نحو ٢٩١,٥ مليار متر مكعب، وبلغ إجمالي المياه الجوفية المتجددة الفعلية العربية نحو ٤٥,١ مليار متر مكعب، كما بلغ إجمالي مياه الصرف المعالجة بالدول العربية نحو ٧,٣٣٥ مليار متر مكعب، في حين بلغ إجمالي المياه المحلاة نحو ٣,٥٥٦ مليار متر مكعب، وبالتالي بلغ إجمالي المياه التقليدية وغير التقليدية المتجددة الفعلية العربية نحو ٣٤٧,٤٩ مليار متر مكعب، وبما يعادل نحو ٢,٠٦% من إجمالي المياه المتجددة في العالم.

وتعتبر دولة العراق اهم الدول مساهمة في إجمالي المياه المتجددة العربية، حيث تساهم بنحو ٢٦,٤٥% من إجمالي المياه المتجددة الفعلية العربية، يليها السودان بنحو ٢٠%، ثم تأتى مصر ثالثاً بنحو ١٧,٩%،

ويساهم الدول الثلاث بنحو ٦٤,٣٥% من إجمالي المياه المتجددة الفعلية العربية، يلي ذلك دول كل من المغرب، سوريا، والصومال بنحو ٩,٢٥%، ٥,٥٧%، ٥,٠٩% من إجمالي المياه المتجددة الفعلية العربية لكل منها على الترتيب، ويساهم الدول الست بنحو ٨٤,٢٦% من إجمالي المياه المتجددة الفعلية العربية.

وبدراسة التغيرات السنوية الحادثة في المياه المتجددة العربية، كما في الجدول رقم (٤)، بمقارنة المياه المتجددة العربية في عام ٢٠١١ بنظيرتها في عام ١٩٦٢، تبين النسبة المئوية للتغير خلال هذه الفترة بالنسبة للمياه المتجددة العربية أظهرت تناقص الموارد المتجددة للمياه على مستوى الدول العربية بنحو ٧٤,٦%، كما تناقصت بنحو ٨٤,١٤% بالنسبة للدول العربية النفطية، وتناقصت بنحو ٧١,٨٣% بالنسبة للدول العربية غير النفطية، كما تناقصت بنحو ٧٣,٤١% بالنسبة للدول العربية شبه الزراعية، وتبين ان الموارد المتجددة من المياه خلال الفترة (١٩٦٢– ٢٠١١) تناقصت في كل الدول العربية، وبلغت النسبة المئوية للتغير تناقصاً في الامارات بنحو ٩٨,٦٢%، كما تناقصت الموارد المتجددة من المياه في دول كل من قطر، جيبوتي، الكويت، والبحرين بنحو ٩٧,٠١%، ٨٩,٤١%، ٨٧,٩٧%، ٨٦,٩٤% لكل منها على الرتيب، بينما تناقصت في دول كل من لبنان، تونس، المغرب، ومصر بنحو ٥٢,٣٦%، ٥٨,٦٧%، ٦١,٩٦%، ٦٤,٣٧% لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

وبتقدير التغيرات السنوية في المياه المتجددة في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٢– ٢٠١١) تبين تناقص هذه المياه على مستوى الدول العربية بنحو ٥٠,٦٨%، وتنافصت بالدول العربية النفطية بنحو ٦٠,٩٤%، كذلك تناقصت في الدول العربية غير النفطية بنحو ٤٨,١٨%، كذلك تناقصت في الدول العربية شبه الزراعية بنحو ٤٩,٦٨%، كما تبين تناقص الموارد المياه المتجددة في كل الدول العربية في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ١٩٨٢، وجاءت في المقدمة دول كل من الامارات، قطر، البحرين، واليمن حيث تناقصت بنحو ٨٥,٣٨%، ٨٥,٣١%، ٧٠,٨٦%، ٦٥,١٦% لكل منها على الترتيب، بينما كانت ادنى مستويات التناقص في دول كل من مصر، المغرب، تونس، لبنان، والصومال حيث بلغت نحو ٤٢,٩٣%، ٣٦,٠٦%، ٣٥,٨%، ٣٣,٦١%، ٣٠,٨٨% لكل منها على الترتيب.

(٢-٢): الفائض او العجز في المياه المتجددة الفعلية بالدول العربية:

يتضح من الجدول رقم (٣) ان إجمالي الطلب على المياه المتجددة الفعلية بالدول العربية بلغ نحو ٢٥٥,٦ مليار متر مكعب، أي ان هناك فائض يقدر بنحو ٩١,٨٩ مليار متر مكعب على مستوى الدول العربية، لكن تكمن المشكلة في التوزيع الجغرافي للمياه والفائض وبالتالي كيفية توظيفها في الاستخدامات المختلفة خاصة الإنتاج الزراعي.

وبدراسة التوزيع الجغرافي للفائض او العجز في المياه الفعلية (التقليدية وغير التقليدية) تبين ان ثلاثة عشر دولة عربية لديها فائض، وتأتي دولة السودان في مقدمة الدول التي لديها اكبر فائض من المياه بين الدول العربية، حيث بلغ الفائض نحو ٣٢,٣٦ مليار متر مكعب، يليها دولة العراق بنحو ٢٥,٩١ مليار متر مكعب، ثم المغرب بنحو ١٩,٥٢ مليار متر مكعب، ثم يلى ذلك دول كل من الصومال، موريتانيا، لبنان، الجزائر، سوريا، تونس، عمان، جزر القمر، الأردن، وجيبوتي حيث بلغ الفائض نحو ١٤,٤، ٩,٨، ٦,١٧، ٥,٧١، ٢,٥٩، ٢,٣٥، ١,٢٣، ١,١٩، ٠,٤٧، ٠,٢٨ مليار متر مكعب لكل منها على الترتيب. بينما تعانى سبع دول عربية من عجز في المياه الفعلية، في مقدمتها دولة مصر بعجز قدره ٦,١ مليار متر مكعب، ثم ليبيا بنحو ٣,٤٧ مليار متر مكعب، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من الامارات، الكويت، قطر، البحرين، واليمن حيث بلغ العجز في المياه الفعلية نحو ٢,٤٦، ٠,٢٤، ٠,١، ٠,١، ٠,٠٤ مليار متر مكعب لكل منها على الترتيب.

جدول رقم (٣): موارد المياه التقليدية وغير التقليدية الفعلية العربية في عام ٢٠١٤.

البيان الدولة	إجمالي المياه السطحية المتجددة الفعلية	إجمالي المياه الجوفية المتجددة الفعلية	مجموع المياه التقليدية والغير تقليدية الفعلية	مياه الصرف الصحي المعالجة	المياه المحلاة	%من إجمالي المياه الفعلية	مجموع الطلب على المياه	العجز او الفائض
الاردن	0.70	0.50	1.41	0.110	0.100	0.41	0.94	0.47
الامارات	0.20	0.10	1.54	0.290	0.950	0.44	4.00	(2.46)
البحرين	0.00	0.10	0.26	0.060	0.102	0.08	0.36	(0.10)
تونس	3.40	1.60	5.20	0.190	0.013	1.50	2.85	2.35
الجزائر	10.20	1.50	11.87	0.150	0.017	3.42	6.16	5.71
جزر القمر	0.20	1.00	1.20	0.000	0.000	0.35	0.01	1.19
جيبوتي	0.30	0.00	0.30	0.000	0.000	0.09	0.02	0.28
السعودية	2.20	2.20	6.10	0.670	1.033	1.76	23.67	(17.57)
السودان	62.50	7.00	69.50	0.000	0.000	20.00	37.14	32.36
سوريا	12.60	6.20	19.35	0.550	0.000	5.57	16.76	2.59
الصومال	14.40	3.30	17.70	0.000	0.000	5.09	3.30	14.40
العراق	88.60	3.30	91.91	0.000	0.007	26.45	66.00	25.91
عمان	1.10	1.30	2.55	0.040	0.109	0.73	1.32	1.23
قطر	0.00	0.10	0.34	0.060	0.180	0.10	0.44	(0.10)
الكويت	0.00	0.00	0.67	0.250	0.420	0.19	0.91	(0.24)
لبنان	3.80	3.20	7.48	0.004	0.473	2.15	1.31	6.17
ليبا	0.20	0.60	0.86	0.040	0.018	0.25	4.33	(3.47)
مصر	56.00	1.30	62.20	4.800	0.100	17.90	68.30	(6.10)
المغرب	22.00	10.00	32.13	0.120	0.007	9.25	12.61	19.52
موريتانيا	11.10	0.30	11.40	0.001	0.002	3.28	1.60	9.80
اليمن	2.00	1.50	3.53	0.000	0.025	1.01	3.57	(0.04)
الدول النفطية	١٠٢,٥	٩,٢	١١٦,١	١,٥٦	٢,٨٣٦	٣٣,٤٢	١٠٧,١٩	٨,٩١
الدول غير النفطية	١٨٩	٣٥,٩	٢٣١,٤	٥,٧٧٥	٠,٧٢	٦٦,٦	١٤٨,٤١	٨٢,٩٩
الدول شبه الزراعية	١٨١,١	٣٠,٦	٢١٧,٣١	٥,٤٧١	٠,١٣٤	٦٢,٥٤	١٤٣,٣١	٧٤
إجمالي الدول العربية	291.50	45.10	347.49	7.335	3.556	100.00	255.60	91.89

- الارقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- **United Nations Development Programme [UNDP], Water Governance in the Arab Region , Managing Scarcity and Securing the Future (New York: UNDP, 2013), table A.3.2 , p. 138.**
2- **UNDP, Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future, table A.3.4, p. 140.**
3- **التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، المحور الرابع، متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي لدعم التشغيل، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤، ص: ٢٩٤.**

(٢-٣): استخدامات المياه في الزراعة في الدول العربية:

وبدراسة استخدامات المياه في الزراعة في الدول العربية من إجمالي استخدامات المياه المتجددة الفعلية للوقوف على مدى أهمية ذلك في الإنتاج الزراعي، لمعرفة مدى الحاجة الى التنسيق بين الدول العربية في الإنتاج الزراعي وفقاً لمدى توافر الموارد اللازمة لتحقيق ذلك، فقد تبين من بيانات الجدول رقم (٤) ان دول كل من الصومال، السودان، موريتانيا، واليمن تأتى في المقدمة حيث تزيد نسبة استخدامات المياه في الزراعة عن نحو ٩٠% من إجمالي الاستخدامات من المياه المتجددة الفعلية، حيث بلغت نحو ٩٩,٤٨%، ٩٧,١٢%، ٩٣,٦٨%، ٩٠,٧٤% لكل منها على الترتيب، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من عمان، السعودية، سوريا، المغرب، مصر، ليبيا، الامارات، العراق، وتونس حيث يزيد نسبة الاستخدامات من المياه في الزراعة عن

٧٠% من إجمالي استخدامات المياه المتجددة الفعلية، فقد بلغ نسبة الاستخدامات من المياه في الزراعة من إجمالي المياه المتجددة الفعلية نحو ٨٨,٤٢%، ٨٨%، ٨٧,٥٣%، ٨٧,٣١%، ٨٦,٣٨%، ٨٢,٨٥%، ٨٢,٨٤%، ٧٨,٩٧%، ٧٥,٩٦% لكل منها على الترتيب، بينما كانت دول كل من جيبوتي، البحرين، وجزر القمر اقل الدول استخداماً للمياه في الزراعة كنسبة من إجمالي استخدامات المياه المتجددة الفعلية، بنحو ١٥,٧٩%، ٤٤,٥٤%، ٤٧% لكل منها على الترتيب. وبلغ استخدامات المياه في الزراعة في مجموعة الدول العربية النفطية نحو ٧١,٣٥% من إجمالي استخدامات المياه المتجددة الفعلية، بينما بلغت نحو ٧٦,٠٣% في مجموعة الدول العربية غير النفطية، في حين بلغت حوالي ٧٨,٣٤% في مجموعة الدول العربية شبه الزراعية. وبلغ استخدام المياه في الزراعة في الدول العربية ككل نحو ٦٩,٢٩% من إجمالي استخدامات المياه المتجددة الفعلية.

(٢-٤): متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة الفعلية في الدول العربية:

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من المياه السطحية المتجددة الفعلية في الدول العربية، كما في جدول رقم (٤)، تبين ان نصيب الفرد من المياه المتجددة السطحية الفعلية متفاوت بين الدول العربية، فقد بلغ أقصاه في دول كل من موريتانيا، العراق، السودان، والصومال، حيث بلغ نحو ٢٨٦٦,٢٣، ٢٥٩٠,٩٥، ١٧٢٨,٢٤، ١٤٠٢,٣٩ متر مكعب في السنة، بينما وصل ادناه في دول كل من ليبيا، الامارات، والسعودية حيث بلغ نحو ٢٣,٣٨، ٢٣٤١، ٧٣,٣٥ متر مكعب في السنة، وبلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى إجمالي الدول العربية من المياه المتجددة السطحية الفعلية نحو ٧٨٣,٦٤ متر مكعب سنوياً. بينما بلغ في الدول العربية النفطية نحو ٣٦٤,٦٢ متر مكعب، في حين بلغ في الدول العربية غير النفطية نحو ٧٦٠,٨٣ متر مكعب، كما بلغ نصيب الفرد من المياه المتجددة السطحية الفعلية في الدول العربية شبه الزراعية نحو ٩٥٥,٢٥ متر مكعب.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الجوفية المستخدمة في الدول العربية نحو ١٢١,٢٤ متر مكعب، وتراوح بين ١٣٣٠,٣٢، ٧١٦,٤١، ٣٥٨,٨٢ متر مكعب في كل من دول جزر القمر، لبنان، وعمان لكل منها على الترتيب، وبين نحو ٣٩,٢٤ متر مكعب في الجزائر، ونحو ١٥,٣٦ متر مكعب في مصر، ونحو ١١,٧٢ متر مكعب في الامارات، وبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الجوفية المستخدمة في الدول العربية النفطية نحو ٧١,١٩ متر مكعب، وفى الدول العربية غير النفطية نحو ٢٧٦,٦ متر مكعب، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الجوفية المستخدمة في الدول العربية شبه الزراعية نحو ٢٨٧,٣١ متر مكعب.

ويتضح من نفس الجدول ان متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من المياه الفعلية (التقليدية وغير التقليدية) بلغ نحو ٩٣٤,١٦ متر مكعب، وهو دون مستوى الفقر المائي والذى يبلغ نحو ١٠٠٠ متر مكعب، حيث لم يتجاوز متوسط نصيب على مستوى الدول العربية نحو ٠,١٣٣% من متوسط نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم والذى يقدر بنحو ٧٠٠٠ متر مكعب[١٤]، كما تبين ان متوسط نصيب الفرد من المياه الفعلية التقليدية وغير التقليدية في الدول العربية النفطية بلغ نحو ٥٢٧,٨٨ متر مكعب، بينما بلغ في الدول العربية غير النفطية نحو ١٠٥٦,٩ متر مكعب، وبلغ حوالى ١٢٥٢,٤٤ متر مكعب في الدول العربية شبه الزراعية.

وتفاوتت الدول العربية في متوسط نصيب الفرد من المياه الفعلية التقليدية وغير التقليدية ، حيث لم يتجاوز متوسط نصيب الفرد من المياه الفعلية مستوى الفقر المائي سوى في ستة دول عربية هي كل من موريتانيا، العراق، السودان، الصومال، لبنان، وجزر القمر، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد نحو ٢٩٤٤,٣٩، ٢٦٨٧,٦٥، ١٩٢١,٨، ١٧٢٣,٧٩، ١٦٧٣,٩٤، ١٥٩٦,٣٩ متر مكعب لكل منها على الترتيب، بينما حقق أربعة دول مستوى (اكثر من ٥٠٠ – اقل من ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً) تشمل دول كل من المغرب،

سوريا، مصر، وعمان حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الفعلية التقليدية وغير التقليدية نحو ٩٧٤,٩، ٨٨٨,٩٢، ٧٣٤,٩٧، ٧٠٣,٥٦ متر مكعب لكل منها على الترتيب، بينما حققت دول كل من اليمن، الكويت، والامارات ادنى مستويات متوسط نصيب الفرد من المياه الفعلية التقليدية وغير التقليدية بين الدول العربية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد نحو ١٣٩,٦٤، ١٦٨,٩٨، ١٨٠,٤٨ متر مكعب لكل منها على الترتيب.

جدول رقم (٤): متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية الفعلية العربية في عام ٢٠١٤.

البيان / الدولة	متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة السطحية الفعلية	متوسط نصيب الفرد من المياه التقليدية وغير التقليدية الفعلية	متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة الجوفية الفعلية	نسبة التبعية المائية %	نسبة استخدامات الزراعة من مجموع المياه الفعلية	التغير في الموارد المتجددة (١٩٦٢-٢٠١١) %	التغير في الموارد المتجددة (١٩٨٢-٢٠١١) %
الاردن	107.20	215.93	76.57	27.20	64.96	(84.66)	(60.85)
الامارات	23.44	180.48	11.72	0.00	82.84	(98.62)	(85.38)
البحرين	0.00	210.27	80.26	96.60	44.54	(86.94)	(70.86)
تونس	312.13	477.65	146.88	8.70	75.96	(58.67)	(35.80)
الجزائر	266.81	310.42	39.24	3.60	63.95	(68.88)	(44.23)
جزر القمر	266.06	1596.39	1330.32	0.00	47.00	(73.47)	(53.30)
جيبوتي	347.00	347.12	0.00	0.00	15.79	(89.41)	(59.83)
السعودية	73.35	203.47	73.35	0.00	88.00	(84.74)	(60.65)
السودان	1728.24	1921.80	193.56	76.90	97.12	(72.84)	(51.93)
سوريا	578.83	888.92	284.82	72.40	87.53	(76.54)	(54.03)
الصومال	1402.39	1723.79	321.38	59.20	99.48	(69.12)	(30.88)
العراق	2590.95	2687.65	96.50	60.80	78.79	(76.20)	(55.74)
عمان	303.62	703.56	358.82	0.00	88.42	(79.47)	(53.54)
قطر	0.00	185.79	54.64	3.50	59.01	(97.01)	(85.31)
الكويت	0.00	168.98	0.00	100.00	53.87	(87.97)	(45.41)
لبنان	850.74	1673.94	716.41	0.80	59.54	(52.39)	(33.61)
ليبا	23.38	100.30	70.14	0.00	82.85	(77.39)	(47.34)
مصر	661.71	734.97	15.36	96.90	86.38	(64.37)	(42.93)
المغرب	667.60	974.90	303.45	0.00	87.31	(61.96)	(36.06)
موريتانيا	2866.23	2944.39	77.47	96.50	93.69	(74.47)	(54.60)
اليمن	79.23	139.64	59.42	0.00	90.74	(78.48)	(65.16)
الدول النفطية	٣٦٤,٦٢	٥٢٧,٨٨	٨٧,١٩	٢٩,٣٩	٧١,٣٦	(٨٤,١٤)	(٦٠,٩٤)
الدول غير النفطية	٧٦٠,٨٣	١٠٥٦,٩٠	٢٧٦,٦٠	٣٣,٧٤	٧٦,٠٣	(٧١,٨٣)	(٤٨,١٨)
الدول شبه الزراعية	٩٥٥,٢٥	١٢٥٢,٤٤	٢٨٧,٣١	٤٤,٦٦	٧٨,٣٤	(٧٣,٤١)	(٤٩,٨٦)
إجمالي الدول العربية	783.64	934.16	121.24	٢٨,٠٥	69.29	(74.60)	(50.68)

- الارقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- **United Nations Development Programme [UNDP], Water Governance in the Arab Re gion, Managing Scarcity and Securing the Future (New York: UNDP, 2013), table A.3.2 , p. 138.**
2- **UNDP, Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future, table A.3.4, p. 140.**

٣- التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، المحور الرابع، متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي لدعم التشغيل، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤، ص: ٢٩٤.

(٢-٥): التبعية للمياه المتجددة الفعلية في الدول العربية:

وفقاً لبيانات الجدول رقم (٤) فان التبعية المائية للمياه المتجددة الفعلية على مستوى الدول العربية بلغت نحو ٢٨,٠٥%، (وهو يمثل المتوسط الهندسي لنسب التبعية المائية للدول العربية) وبلغت نحو ٢٩,٣٩%

بالنسبة للدول العربية النفطية، بينما بلغت نحو ٣٣,٧٤% بالنسبة للدول العربية غير النفطية، في حين بلغت نحو ٤٤,٦٦% بالنسبة للدول العربية شبه الزراعية، وتفاوتت الدول العربية في التبعية المائية للمياه المتجددة الفعلية، فبلغت نحو ١٠٠% في الكويت، ونحو ٩٦,٩% في مصر، ونحو ٩٦,٦% في البحرين، ونحو ٩٦,٥% في موريتانيا، بينما بلغت في دول كل من السودان، سوريا، العراق، والصومال نحو ٧٦,٩%، ٧٢,٤%، ٦٠,٨%، ٥٩,٢% لكل منها على الترتيب، في حين بلغت نسبة التبعية المائية للمياه المتجددة الفعلية نحو ٢٧,٢% في الاردن، ونحو ٨,٧% في تونس، وبلغت ادناها في لبنان حيث بلغت نحو ٠,٨%.

(٣) الموارد البشرية العربية:

(٣-١): عدد السكان بالدول العربية:

بدراسة التطور الزمنى لعدد سكان الدول العربية خلال فترة الدراسة تبين ارتفاع إجمالي عدد السكان في الدول العربية من حوالي ٢٧٧,٠٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٣٧١,٩٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٣، أي بزيادة تقدر بنحو ٩٤,٩٥ مليون نسمة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبما تعادل نحو ٣٤,٢٧% عن عام ٢٠٠٠، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٢٢,٠٦ مليون نسمة، أي بزيادة سنوية تقدر بنحو ٧,٣٨ مليون نسمة، وتبين ان إجمالي عدد سكان الدول العربية يزيد بمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٢,٢٩% خلال فترة الدراسة. جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): تطور عدد السكان والقوى العاملة الكلية والزراعية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان / السنة	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	القوي العاملة الكلية (مليون نسمة)	القوي العاملة الزراعية (مليون نسمة)	نسبة القوى العاملة الكلية لإجمالي السكان%	نسبة القوى العاملة الزراعية لإجمالي السكان%	نسبة القوى العاملة الزراعية للقوى العاملة الكلية%
2000	277.04	82.40	26.11	29.74	9.43	31.69
2001	282.96	106.34	34.15	37.58	12.07	32.11
2002	289.13	109.74	34.56	37.95	11.95	31.49
2003	295.54	113.25	34.96	38.32	11.83	30.87
2004	302.25	107.69	34.03	35.63	11.26	31.60
2005	309.23	100.59	27.79	32.53	8.99	27.62
2006	316.51	104.42	29.02	32.99	9.17	27.79
2007	324.06	107.10	29.10	33.05	8.98	27.17
2008	331.41	106.55	29.53	32.15	8.91	27.71
2009	340.86	113.02	29.87	33.16	8.76	26.43
2010	348.27	115.59	29.99	33.19	8.61	25.95
2011	355.97	120.44	34.33	33.84	9.64	28.50
2012	363.66	117.97	27.05	32.44	7.44	22.93
2013	371.98	120.04	27.55	32.27	7.41	22.95
المتوسط	322.06	108.94	30.57	33.83	9.49	28.04
مقدار التغير	7.38	١,٧٠٨	(٠,٢٤٦)	(٠,٢٤)*	(0.29)*	(٠,٦٦)*
معدل التغير	2.29*	١,٥٧*	(٠,٨)*	–	–	–

– الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

*** معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.**

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

ويبلغ عدد سكان الدول النفطية العربية نحو ٣٣,٥٥% من إجمالي عدد سكان الدول العربية، وتستحوذ على نحو ٣٢,٨% من إجمالي القوى العاملة الكلية العربية، وبما يعادل نحو ٣٢,٨% من إجمالي عدد سكان في هذه الدول، اما العمالة الزراعية في الدول العربية النفطية فقد بلغت نحو ٥,٦٩% من إجمالي عدد سكان هذه الدول، وبما يعادل حوالي ٢٠,١١% من إجمالي القوى العاملة الزراعية العربية، وبما يعادل نحو ١٧,٣٥% من إجمالي القوى العاملة الكلية بهذه الدول. اما الدول العربية غير النفطية فيبلغ عدد سكانها نحو ٦٦,٤٥% من إجمالي عدد سكان الدول العربية، وتستحوذ على نحو ٦٧,٤٧% من إجمالي القوى العاملة

الكلية، والتي تمثل نحو ٣٤,٣٥% من إجمالي عدد سكان هذه الدول، بينما بلغ عدد سكان القوى العاملة الزراعية في الدول العربية غير النفطية نحو ٧٩,٨٩% من إجمالي العمالة الزراعية العربية، وتمثل نحو ٣٣,٢٣% من إجمالي القوى العاملة الكلية بهذه الدول، وبما يعادل نحو ١١,٤١% من عدد سكان الدول العربية غير النفطية خلال فترة الدراسة.

اما الدول العربية شبه الزراعية فقد بلغ عدد سكانها نحو ٦٠,٢٥% من إجمالي عدد سكان الدول العربية، واستحوذت على نحو ٦٠,٧٦% من القوى العاملة الكلية بالدول العربية، وبما يمثل نحو ٣٤,١١% من إجمالي سكانها، بينما استحوذت على نحو ٧٣,٢١% من إجمالي القوى العاملة الزراعية العربية، وبما يمثل نحو ٣٣,٨١% من إجمالي القوى العاملة الكلية بهذه الدول، ونحو ١١,٥٣% من إجمالي عدد سكانها خلال فترة الدراسة.

ويتضح ان مصر تأتى في المقدمة كأكبر دولة من حيث عدد السكان بين الدول العربية، حيث تستحوذ على نحو ٢٣,٠١% من إجمالي عدد سكان الدول العربية، يليها دولة الجزائر بنحو ١٠,٧٥%، ثم تأتى ثالثاً دولة السودان بنحو ١٠,١٣%، ويأتي رابعاً دولة المغرب بنحو ٩,٥١%، ويمثل عدد سكان الدول الأربع نحو ٥٤,٤% من إجمالي عدد سكان الدول العربية، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من العراق، السعودية، اليمن، وسوريا، حيث بلغ نسبة عدد السكان من إجمالي عدد سكان الدول العربية نحو ٨,٨٤%، ٧,٧٩%، ٦,٥٥%، ٥,٩% لكل منها على الترتيب، ويمثل سكان الدول الثمان السابقة نحو ٨٢,٥% من إجمالي عدد سكان الدول العربية. جدول رقم (٦).

(٣-٢): القوي العاملة الكلية العربية:

ارتفع عدد القوي العاملة الكلية العربية من نحو ٨٢,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، الى نحو ١٢٠,٠٤ مليون نسمة، وزادت القوى العاملة العربية بنحو ٣٧,٦٤ مليون نسمة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، وبزيادة بلغت نحو ٤٥,٦٨% عن عام ٢٠٠٠، وبمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ نحو ١٠٨,٩٤ مليون نسمة، وبما يعادل نحو ٣٣,٨٣% من إجمالي عدد السكان بالدول العربية، وبلغت القوى العاملة أقصاها في عام ٢٠١١ حيث بلغت نحو ١٢٠,٤٤ مليون نسمة، وتزايدت سنوياً بنحو ١,٧١ مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي ١,٥٧%. وتبين تناقص نسبة القوى العاملة العربية من إجمالي عدد السكان بالدول العربية بمعدل سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٠,٢٤%، وتناقصت هذه الأهمية من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٣ بنحو ٦,٠٥%، وبلغت أقصاها في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت نحو ٣٨,٣٢% من إجمالي عدد السكان بالدول العربية، ثم تراجعت حيث بلغت في عام ٢٠١٣ نحو ٣٢,٢٧%. جدول رقم (٥).

كما تشير البيانات ان مصر تأتى في المرتبة الأولى من حيث اكبر الدول التي تستحوذ على قوى عاملة كلية، حيث استحوذت مصر على نحو ٢٣,٧٢% من إجمالي القوى العاملة بالدول العربية، يليها دولة المغرب بنحو ١١,٧٩%، ثم دولة الجزائر بنحو ١٠,٦٤%، ثم يأتي في المرتبة الرابعة دولة السودان بنحو ٩,٨٥%، ومثلت القوى العاملة الكلية بهذه الدول الأربع نحو ٥٦% من إجمالي القوى العاملة الكلية بالدول العربية، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من السعودية، العراق، سوريا، واليمن بنحو ٧,٩٥%، ٦,٦٤%، ٥,٧٤%، ٥,١٩% لكل منها على الترتيب، ومثلت الأهمية النسبية للقوى العاملة الكلية للدول الثمان السابقة نحو ٨١,٥٣% من إجمالي القوى العاملة الكلية بالدول العربية. ومن حيث الأهمية النسبية للقوى العاملة الكلية في إجمالي السكان في الدول العربية، نجد انها تتراوح بين ٤٢,٨٥% للكويت، ٤٢,٦٥% للإمارات، ونحو ٤٢,٠٥% للبحرين، وبين ٢٦,٧٧% لليمن، ٢٥,٣٥% للعراق، ٢٢,١٥% لفلسطين. جدول رقم (٦).

(٣-٣): القوي العاملة الزراعية العربية:

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٥)، أن متوسط عدد العمالة الزراعية العربية خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٣٠,٥٧ مليون نسمة، وبما يعادل نحو ٢٨,٠٤% من إجمالي القوى العاملة الكلية العربية، ونحو ٩,٤٩% من

إجمالي عدد السكان بالدول العربية، وتراوحت بين حد ادنى بلغ نحو ٢٦,١١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٣٤,٩٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢، أي تناقصت بنحو ٩,٢% خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٢، كما بلغت نحو ٢٧,٥٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٣، وتبين ان القوى العاملة الزراعية العربية تتناقص سنوياً بنحو ٠,٢٥ مليون نسمة، وتبين ان القوى العاملة الزراعية العربية تتناقص بمعدل سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٠,٨%، وان نسبة القوى العاملة الزراعية في إجمالي القوى العاملة الكلية العربية تناقصت من نحو ٣٢,١١% في عام ٢٠٠١ حيث بلغت أقصاها، الى نحو ٢٢,٩٣% في عام ٢٠١٢ حيث بلغت ادناها، وبلغت هذه النسبة نحو ٢٢,٩٥% في عام ٢٠١٣، أي ان نسبة القوى العاملة الزراعية في العمالة الكلية العربية تتناقص سنوياً بنحو ٠,٦٦%، كما يتضح من ذلك تناقص نسبة العمالة الزراعية العربية في إجمالي عدد السكان بالدول العربية بنحو ٠,٢٩%، حيث بلغت هذه النسبة في عام ٢٠٠١ نحو ١٢,٠٧%، ثم تناقصت في عام ٢٠١٣ حيث بلغت نحو ٧,٤١%.

جدول رقم (٦): تطور عدد السكان والقوى العاملة الكلية والزراعية بالدول العربية كمتوسط للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣)

البيان / الدولة	عدد السكان		القوى العاملة الكلية			القوى العاملة الزراعية			
	مليون نسمة	٪	مليون نسمة	٪	% من إجمالي السكان	مليون نسمة	%	% من إجمالي القوى العاملة الكلية	% من عدد السكان
الأردن	5.61	1.74	1.57	1.44	27.96	0.14	0.46	8.95	2.5
الإمارات	5.70	1.77	2.43	2.23	42.65	0.148	0.48	6.09	2.6
البحرين	0.98	0.3	0.41	0.38	42.05	0.009	0.03	2.24	0.94
تونس	10.2	3.16	4.09	3.75	40.05	1.524	4.98	37.3	14.94
الجزائر	34.7	10.75	11.59	10.64	33.39	1.813	5.93	15.64	5.22
جيبوتي	0.79	0.25	0.27	0.05	33.99	0.167	0.55	62.04	21.08
السعودية	25.14	7.79	8.67	7.95	34.47	0.8	2.62	9.23	3.18
السودان	32.69	10.13	10.73	9.85	32.84	3.844	12.58	35.81	11.76
سوريا	19.04	5.90	6.26	5.74	32.86	2.946	9.64	47.07	15.47
الصومال	8.81	2.73	2.84	1.23	32.23	1.707	5.58	60.12	19.37
العراق	28.53	8.84	7.23	6.64	25.35	3.156	10.33	43.64	11.06
عمان	2.66	0.82	1	0.92	37.56	0.083	0.27	8.29	3.11
قطر	1.16	0.36	0.45	0.41	38.43	0.018	0.06	4.13	1.59
الكويت	2.77	0.86	1.24	1.14	44.85	0.056	0.18	4.51	2.02
لبنان	3.99	1.24	1.38	1.26	34.5	0.208	0.68	15.12	5.22
ليبيا	6.42	1.99	2.42	2.23	37.8	0.065	0.21	2.69	1.02
مصر	74.25	23.01	25.84	23.72	34.8	8.305	27.17	32.14	11.19
المغرب	30.7	9.51	12.84	11.79	41.82	2.822	9.23	21.98	9.19
موريتانيا	3.29	1.02	1.04	1.02	31.51	0.46	1.51	44.45	14.01
اليمن	21.12	6.55	5.65	5.19	26.77	1.889	6.18	33.40	8.94
فلسطين	3.49	1.08	0.77	0.71	22.15	0.308	1.01	39.84	8.83
جزر القمر	0.64	0.2	0.22	0.37	34.13	0.1	0.33	45.63	15.57
الدول النفطية	١٠٨,٠٦	33.55	٣٥,٤٤	٣٢,٥٣	32.80	6.15	20.11	17.35	5.69
الدول غير النفطية	٢١٤	٦٦,٤٥	٧٣,٥	٦٧,٤٧	٣٤,٣٥	٢٤,٤٢	٧٩,٨٩	٣٣,٢٣	١١,٤١
الدول شبه الزراعية	١٩٤,٠٣	60.25	٦٦,١٩	60.76	34.11	22.38	73.21	33.81	١١,٥٣
إجمالي الدول العربية	٣٢٢,٠٦	١٠٠	١٠٨,٩٤	١٠٠	33.83	30.57	١٠٠	28.04	9.49

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

كما يتضح ان مصر تأتى في المقدمة بين الدول العربية من حيث عدد العمالة الزراعية، حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية المصرية نحو ٢٧,١٧% من إجمالي العمالة الزراعية بالدول العربية، ثم تأتى دولة السودان في المرتبة الثانية بنحو ١٢,٥٨%، ثم يأتي ثالثاً دولة العراق بنحو ١٠,٣٣%، وتمثل العمالة الزراعية بهذه الدول الثلاثة نحو ٥٠% من إجمالي العمالة الزراعية العربية، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من سوريا، المغرب،

اليمن، الجزائر، والصومال حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الزراعية العربية نحو ٩,٦٤%، ٩,٢٣%، ٦,١٨%، ٥,٩٣%، ٥,٥٨% لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتعتبر كل من جيبوتي، الصومال، سوريا، جزر القمر، موريتانيا، والعراق اهم الدول العربية التي تأتى في المقدمة من حيث نسبة العمالة الزراعة في إجمالي القوى العاملة في كل دولة حيث بلغت هذه النسبة نحو ٦٢,٠٤%، ٦٠,١٢%، ٤٧,٠٧%، ٤٥,٦٣%، ٤٤,٤٥%، ٤٣,٦٤% لكل منها على الترتيب. اما الدول العربية التي تأتى في المقدمة من حيث نسبة العمالة الزراعية الى إجمالي عدد السكان بالدولة هي كل من جيبوتي، الصومال، جزر القمر، سوريا، تونس، موريتانيا، والسودان حيث بلغت نحو ٢١,٠٨%، ١٩,٣٧%، ١٥,٥٧%، ١٥,٤٧%، ١٤,٩٤%، ١٤,٠١%، ١١,٧٦% لكل منها على الترتيب، وتعتبر كل من قطر، ليبيا، والبحرين اقل الدول من حيث نسبة العمالة الزراعية من إجمالي عدد السكان بالدولة حيث بلغت نحو ١,٥٩%، ١,٠٢%، ٠٩,٩٤% لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتدل هذه النتائج على محدودية فرص العمل في القطاعات زراعية في معظم الدول العربية من ناحية وتدني الأحوال المعيشية للعمال الزراعيين من ناحية أخري.

(٣-٤): عدد السكان الحضريين بالدول العربية:

تشير البيانات بالجدول رقم (٧) ان متوسط عدد السكان الحضريين على مستوى الدول العربية بلغ نحو ١٨٠,٣ مليون نسمة خلال فترة الدراسة، وتراح بين حد ادنى بلغ نحو ١٤٩,٣٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٢١٥,٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٣، اى ان عدد السكان الحضريين بالدول العربية زاد بنحو ٦٦,٠٦ مليون نسمة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، وبزيادة تقدر بنحو ٤٤,٢٣% عن عام ٢٠٠٠، وتبين تزايد عدد السكان الحضريين سنوياً بنحو ٥,١٥ مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٢,٨٦%، وزاد عدد السكان الحضريين في عام ٢٠١٣ بنحو ٢,٧١% عن عام ٢٠١٢.

ويتركز نحو ٧٨,٩١ مليون نسمة من السكان الحضريين بالدول العربية في الدول العربية النفطية، وبما يعادل نحو ٤٣,٧٥% من إجمالي عدد السكان الحضريين على مستوى الدول العربية، في حين يتركز نحو ١٠١,٤٢ مليون نسمة من السكان الحضريين بالدول العربية في الدول العربية غير النفطية، وبما يعادل نحو ٥٦,٢٥% من اجمال عدد السكان الحضريين على مستوى الدول العربية، في حين بلغ عدد السكان الحضريين بالدول العربية شبه الزراعية نحو ٨٦,١٢ مليون نسمة، وبما يمثل نحو ٤٧,٧٦% من إجمالي عدد السكان الحضريين بالدول العربية.

وتأتى مصر في مقدمة الدول العربية التي تستحوذ على اكبر عدد من السكان الحضريين، حيث تستحوذ بمفردها بنحو ١٨,٣٤% من إجمالي السكان الحضريين على مستوى الدول العربية، ثم يأتي الجزائر بنحو ١٢,٣٧%، ثم يأتي ثالثاً السعودية بنحو ١١,٦٢% ويمثل عدد السكان الحضريين بالدول الثلاث نحو ٥٣,٢٣% من إجمالي السكان الحضريين بالدول العربية، ثم يلى بعد ذلك دول كل من العراق، المغرب، السودان، وسوريا، حيث بلغ اسهام عدد السكان الحضريين من إجمالي عدد السكان الحضريين بالدول العربية حوالى ١٠,٨١%، ٩,٦٥%، ٦,٠٧%، ٥,٣٣% لكل منها على الترتيب، ويمثل عدد السكان الحضريين بالدول السبعة نحو ٧٤,٧١% من إجمالي عدد السكان الحضريين بالدول العربية، بينما يمثل عدد السكان الحضريين في جزر القمر، وجيبوتي اقل اسهام في عدد من السكان الحضريين بالدول العربية حيث بلغ نحو ٠,١%، ٠,٣٤% من إجمالي عدد السكان الحضريين بالدول العربية لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة. جدول رقم (٨).

جدول رقم (٧): تطور إجمالي عدد السكان الحضريين والريفيين بالدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٣)

البيان / السنة	سكان الحضر		سكان الريف		الاتجاه نحو التحضر (سكان الحضر/ سكان الريف)
	مليون نسمة	% من إجمالي السكان	مليون نسمة	% من إجمالي السكان	
2000	149.34	53.91	127.69	46.09	1.170
2001	153.32	54.19	129.64	45.81	1.183
2002	157.41	54.44	131.72	45.56	1.195
2003	161.67	54.71	133.86	45.29	1.208
2004	166.18	54.98	136.07	45.02	1.221
2005	171.00	55.30	138.23	44.70	1.237
2006	176.16	55.66	140.36	44.34	1.255
2007	181.56	56.03	142.50	43.97	1.274
2008	187.15	56.47	144.26	43.53	1.297
2009	192.81	56.57	148.05	43.43	1.302
2010	198.42	56.97	149.85	43.03	1.324
2011	204.07	57.33	151.90	42.67	1.343
2012	209.72	57.67	153.94	42.33	1.362
2013	215.40	57.91	156.58	42.09	1.376
المتوسط	180.30	55.87	142.41	44.13	1.266
مقدار التغير	٥,١٥	٠,٣١٦	٢,٢١٣	(٠,٣١٦)	٠,٠١٦
معدل التغير	*٢,٨٦	*٠,٥٧	*١,٥٧	*(٠,٧٢)	*١,٢٦

– الأرقام بين الأقواس قيم سالبة. * معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وتتفاوت الدول العربية في عدد السكان الحضريين من إجمالي عدد السكان بالدولة، وتأتى دولة الكويت في المقدمة، حيث بلغ نسبة عدد السكان الحضريين نحو ٩٢% من إجمالي عدد السكان بالدولة، وهو مؤشر يدل على مدى التحضر الذى وصل اليه دولة الكويت، يأتي في المرتبة الثانية دولة البحرين بنحو ٩٠,٧%، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من لبنان، الامارات، السعودية، والأردن بنحو ٨٦,٥٩%، ٨٦,١٧%، ٨٣,٣٦%، ٨١,٥٧% لكل منها على الترتيب، بينما بلغ ادنى مستويات نسبة السكان الحضريين في إجمالي عدد سكان الدولة في دول كل من جزر القمر، اليمن، السودان، الصومال، ومصر حيث بلغ نسبة عدد السكان الحضريين من إجمالي عدد السكان بالدولة نحو ٢٧,٩٥%، ٣٠,٥٩%، ٣٣,٤٨%، ٣٦%، ٤٤,٧٥% لكل منها على الترتيب. وبلغ نسبة عدد السكان الحضريين من إجمالي عدد السكان بالدول العربية النفطية نحو ٧٢,٥٥%، في حين بلغت نحو ٤٧,٢٥% في الدول العربية غير النفطية، في حين بلغت نحو ٤٤,٣٨% في الدول العربية شبه الزراعية. جدول رقم (٩)، ويتضح من ذلك مدى التفاوت الكبير بين الدول العربية في التحضر. وكلما زاد التحضر يزيد الضغط على توفير متطلبات السكان نتيجة زيادة مستوى المعيشة، وايضاً كلما زاد التحضر يقل عدد السكان الريفيين والذين يقومون بالعمل والإنتاج الزراعي مما يعتبر زيادة في التحديات التي تواجه الامن الغذائي بالدول العربية.

(٣–٥): عدد السكان الريفيين بالدول العربية:

تشير البيانات بالجدول رقم (٧) الى ان متوسط عدد السكان الريفيين على مستوى الدول العربية بلغ نحو ١٤٢,٤ مليون نسمة خلال فترة الدراسة، وتراح بين حد ادنى بلغ نحو ١٢٧,٦٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ١٥٦,٥٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٣، أي ان عدد السكان الريفيين بالدول العربية زاد بنحو ٢٨,٨٩ مليون نسمة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، وبزيادة تقدر بنحو ٢٢,٦٢% عن عام ٢٠٠٠، وتبين تزايد عدد السكان الريفيين سنوياً بنحو ١,٥٧ مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٢,٢٣%، وزاد عدد السكان الريفيين في عام ٢٠١٣ بنحو ١,٧٢% عن عام ٢٠١٢، ويتركز نحو ٢٩,٨٦ مليون نسمة من السكان الريفيين بالدول العربية في الدول العربية النفطية، وبما يعادل نحو ٢٢,٦٧% من إجمالي عدد السكان الريفيين على مستوى الدول العربية، في حين يتركز نحو ١١٣,٢٢

مليون نسمة من السكان الريفيين بالدول العربية في الدول العربية غير النفطية، وبما يعادل نحو ٧٩,٥١% من اجمال عدد السكان الريفيين على مستوى الدول العربية، في حين بلغ عدد السكان الريفيين بالدول العربية شبه الزراعية نحو ١٠٧,٩٢ مليون نسمة، وبما يعادل نحو ٧٥,٧٨% من إجمالي عدد السكان الريفيين بالدول العربية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٨): إجمالي عدد السكان الحضريين والريفيين على مستوى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان / الدولة	عدد سكان الحضر			عدد سكان الريف			الاتجاه نحو التحضر (سكان الحضر/ سكان الريف)
	مليون نسمة	٪	% من إجمالي سكان الدولة	مليون نسمة	٪	% من إجمالي سكان الدولة	
الأردن	4.58	2.54	81.57	1.03	0.73	18.43	4.43
الإمارات	4.91	2.73	86.17	0.79	0.55	13.83	6.23
البحرين	0.89	0.49	90.70	0.09	0.06	9.30	9.76
تونس	6.65	3.69	65.21	3.55	2.49	34.79	1.87
الجزائر	22.30	12.37	64.26	12.40	8.71	35.74	1.80
جيبوتي	0.61	0.34	76.85	0.18	0.13	23.15	3.32
السعودية	20.96	11.62	83.36	4.18	2.94	16.64	5.01
السودان	10.94	6.07	33.48	21.75	15.27	66.52	0.50
سوريا	10.40	5.77	54.59	8.65	6.07	45.41	1.20
الصومال	3.17	1.76	36.00	5.64	3.96	64.00	0.56
العراق	19.50	10.81	68.33	9.04	6.35	31.67	2.16
عمان	2.02	1.12	75.97	0.64	0.45	24.03	3.16
قطر	1.23	0.66	65.56	0.64	0.45	34.44	1.90
الكويت	2.55	1.41	92.00	0.22	0.16	8.00	11.50
لبنان	3.46	1.92	86.59	0.54	0.38	13.41	6.46
ليبيا	4.56	2.53	71.13	1.85	1.30	28.87	2.46
مصر	33.22	18.43	44.75	41.02	28.81	55.25	0.81
المغرب	17.39	9.65	56.64	13.31	9.35	43.36	1.31
موريتانيا	1.79	0.99	54.44	1.50	1.05	45.56	1.19
اليمن	6.46	3.58	30.59	14.66	10.30	69.41	0.44
فلسطين	2.56	1.42	73.49	0.92	0.65	26.51	2.77
جزر القمر	0.18	0.10	27.95	0.46	0.33	72.05	0.39
الدول النفطية	٧٨,٩١	٤٣,٧٥	٧٢,٥٥	٢٩,٨٦	٢٢,٦٧	٢٧,٤٥	٢,٦٤
الدول غير النفطية	١٠١,٤٢	٥٦,٢٥	٤٧,٢٥	١١٣,٢٢	٧٩,٥١	٥٢,٧٥	٠,٩٠
الدول شبه الزراعية	٨٦,١٢	٤٧,٧٦	٤٤,٣٨	١٠٧,٩٢	٧٥,٧٨	٥٥,٦٢	٠,٨٠
إجمالي الدول العربية	180.30	100.00	55.87	142.41	100.00	44.13	1.27

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وتأتى مصر في مقدمة الدول العربية التي تستحوذ على اكبر عدد من السكان الريفيين، حيث تستحوذ على نحو ٢٨,٨١% من إجمالي عدد السكان الريفيين على مستوى الدول العربية، يليها دولة السودان بنحو ١٥,٢٧%، ثم اليمن بنحو ١٠,٣% ويمثل السكان الريفيين في الدول الثلاث نحو ٥٤,٣٧% من إجمالي السكان الريفيين بالدول العربية، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من المغرب، الجزائر، العراق، وسوريا، حيث بلغ اسهام عدد السكان الريفيين في كل منها بنحو ٩,٣٥%، ٨,٧١%، ٦,٣٥%، ٦,٠٧% من إجمالي عدد السكان الريفيين بالدول العربية، ويمثل عدد السكان الريفيين في الدول السبعة نحو ٨٤,٨٥% من إجمالي عدد السكان الريفيين بالدول العربية، بينما تحظى البحرين باقل عدد من السكان الريفيين حيث يمثل عدد السكان الريفيين نحو ٠,٠٦% من إجمالي عدد السكان الريفيين بالدول العربية. جدول رقم (٨).

وتتفاوت الدول العربية في نسبة عدد السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان بالدولة، وتأتى جزر القمر في المقدمة، حيث بلغ نسبة عدد السكان الريفيين نحو ٧٢,٠٥% من إجمالي عدد السكان بالدولة، يليها اليمن

بنحو ٦٩,٤١%، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من السودان، الصومال، ومصر بنحو ٦٦,٥٩%، ٦٤%، ٥٥,٢٥% من إجمالي عدد السكان بالدولة لكل منها على الترتيب، بينما بلغت ادنى مستويات نسبة السكان الريفيين في إجمالي عدد سكان بالدولة في دول كل من الكويت، البحرين، ولبنان حيث بلغ نسبة عدد السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان بالدولة نحو ٨%، ٩,٣%، ١٣,٤١% لكل منها على الترتيب، وبلغ نسبة عدد السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان بالدول العربية النفطية نحو ٢٧,٤٥%، في حين بلغت نحو ٥٢,٧٥% في الدول العربية غير النفطية، بينما بلغت نحو ٥٥,٦٢% في الدول العربية شبه الزراعية. جدول رقم (٨).

ومن خلال دراسة السكان الحضريين والريفيين بالدول العربية يتضح ان هناك توجه نحو التحضر، أي زيادة السكان الحضريين وانخفاض عدد السكان الريفيين مما يشكل ضغطاً على الامن الغذائي للدول العربية حيث يتطلب توفير احتياجات اكبر تفي بهذه الزيادة وبرفع مستوى المعيشة، فقد تبين اكثر الدول التي تتجه نحو التحضر هي دولة الكويت حيث بلغ عدد السكان الحضريين من عدد السكان الريفيين نحو ١١,٥ ضعفاً، وفى البحرين نحو ٩,٧٦ ضعفاً، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من لبنان، الامارات، والسعودية حيث بلغ عدد السكان الحضريين بالنسبة لعدد السكان الريفيين نحو ٦,٤٦، ٦,٢٣، ٥,٠١ مرة، بينما بلغت ادناها في دول كل من جزر القمر، اليمن، السودان، الصومال، ومصر حيث بلغت نحو ٠,٣٩، ٠,٤٤، ٠,٥، ٠,٨١ مرة لكل منها على الترتيب، وبلغ عدد السكان الحضريين لعدد السكان الريفيين في الدول العربية ككل نحو ١,٢٦٦ مرة، وبتزايد سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ١,٢٦% خلال فترة الدراسة، ويتضح تزايد التحضر من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، حيث زاد بنحو ١٧,٦٢% في عام ٢٠١٣ بالمقارنة بعام ٢٠٠٠، وبلغ عدد السكان الحضريين لعدد السكان الريفيين في الدول العربية النفطية نحو ٢,٦٤ مرة، ونحو ٠,٩ مرة في الدول العربية غير النفطية، بينما بلغ في الدول العربية شبه الزراعية نحو ٠,٨ مرة. جدول رقم (٧، ٨).

وتشير هذه النتائج الى التفاوت في مستويات المعيشة بين الدول العربية النفطية ونظيرتها في الدول العربية غير النفطية، وعلى الرغم من ذلك يمكن بالتنسيق بين الدول العربية الاعتماد المتبادل في زيادة الإنتاج الزراعي حيث توفر الدول النفطية الإمكانات المادية الضرورية والتي يمكنها تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي بالدول العربية غير النفطية وخاصة شبه الزراعية في سبيل تحسين الامن الغذائي العربي لكافة الدول العربية.

ومن دراسة الموارد البشرية للدول العربية يتبين ان الدول العربية تتميز بقوى بشرية كبيرة، كما انها تتسم بالتنوع بين الدول، وان الدول العربية غير النفطية وشبه الزراعية تستحوذ على قوى عاملة زراعية كبيرة يمكن استغلالها في المشاريع الزراعية العربية، وتأتى دول كل من مصر، والسودان، والعراق في مقدمة الدول العربية التي لديها قوى عاملة زراعية كبيرة، حيث تستحوذ الدول الثلاث مجتمعة على نحو ٥٠% من إجمالي القوى العاملة الزراعية العربية، كما ان دول كل من مصر، المغرب، الجزائر، والسودان تأتى في مقدمة الدول التي تستحوذ على قوى عاملة كلية كبيرة، حيث تستحوذ الدول الأربع مجتمعة على نحو ٥٦% من إجمالي القوى العاملة الكلية العربية. وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول في كونها تمتلك موارد بشرية وقوى عاملة بالمقارنة بغيرها من الدول العربية الأخرى.

(٤): الناتج الإجمالي العربي:

(٤-١): تطور واستقرار الناتج الإجمالي العربي:

يتبين من الجدول رقم (٩) أن قيمة الناتج الإجمالي العربي قد ازدادت من نحو ٧٢٧,٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٦٧٧,٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ١٤٩٤,٠٧ مليار دولار، وتزايدت قيمة الناتج الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة بقيمة سنوية بلغت نحو ١٧٢,٣٨ مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي ١١,٥٤%. وبدراسة التغيرات السنوية في قيمة

الناتج الإجمالي العربي تبين ان اقصى نمو سنوي بلغ نحو ٢٦,١١% في عام ٢٠٠٨، واقصى تراجع سنوي بلغ نحو ٩,٨% في عام ٢٠٠١.

واستعراض قيمة الناتج الإجمالي بالدول العربية خلال فترة الدراسة، كما في الجدول رقم (١٠)، يتضح ان هناك تفاوت كبير بين كل منها، واستحوذت السعودية على المقدمة حيث مثل قيمة ناتجها الإجمالي نحو ٢٥,٨٧% من قيمة الناتج الإجمالي العربي، يليها الامارات بنحو ١٣,٢٣%، ثم جاء بعد ذلك دول كل من مصر، الجزائر، الكويت، قطر، والعراق حيث بلغ قيمة الناتج الإجمالي لكل منها نحو ٩,٩٢%، ٨,٤٨%، ٦,٧%، ٥,٤٧%، ٥,٣٧% من قيمة الناتج الإجمالي العربي، اما بقية الدول فقد بلغ نسبة قيمة الناتج الإجمالي لكل منها اقل من ٥% من قيمة الناتج الإجمالي العربي كمتوسط خلال الفترة موضع الدراسة، وبالتالي تعتبر السعودية والامارات اهم الدول العربية مساهمة في الناتج الإجمالي العربي حيث مثل ناتجهما الإجمالي نحو ٣٩,١% من متوسط قيمة الناتج الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة.

ومن خلال تصنيف الدول العربية الى دول نفطية ودول غير نفطية ودول شبه زراعية، حيث يبين الجدول رقم (١٠) فقد تبين ان قيمة الناتج الإجمالي للدول العربية النفطية بلغ نحو ١٠٨٣,٦ مليار دولار، وبما يمثل نحو ٧٢,٥% من قيمة الناتج الإجمالي العربي، في حين بلغ قيمة الناتج الإجمالي للدول العربية غير النفطية نحو ٤١٠,٩٢ مليار دولار، وبما يمثل نحو ٢٧,٥% من قيمة الناتج الإجمالي العربي، اما الدول العربية شبه الزراعية فقد بلغ قيمة الناتج الإجمالي لهذه الدول نحو ٣٣٠,٤ مليار دولار، وبما يعادل نحو ٢٢,١% من قيمة الناتج الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة. مما يشير الى ان الدول العربية النفطية هي الرئيسية في قيمة الناتج الإجمالي العربي، ويرجع ذلك بصفة رئيسية باعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للموارد النقدية.

وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار في قيمة الناتج الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة نحو ٩,٢٩%، الا ان الفترة شهدت تقلبات بين حد أدني بلغ نحو ٢,٤%، وحد اقصى بلغ نحو ٢٥,٨٩% مما يدل على التقلبات في الناتج الإجمالي العربي مرتفعة والإنتاج الإجمالي العربي يتسم بعدم الثبات او الاستقرار النسبي. جدول رقم (٩).

(٤-٢): متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي:

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي من نحو ٢,٦٣ ألف دولار في عام ٢٠٠٠، الى نحو ٧,٢ ألف دولار في عام ٢٠١٣، أي انه زاد بنحو ٤,٥٧ الف دولار من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبما يعادل نحو ١٧٤,١% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة نحو ٤,٦٤ ألف دولار، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٩,٢١%، وبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الإجمالي من نظيره العالمي خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٥٨,١%، واتسم تطوره خلال الفترة موضع الدراسة بعدم الاستقرار النسبي حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي نحو ٦,٠٣%. جدول رقم (٩).

(٥): الناتج الزراعي العربي:

(٥-١): تطور واستقرار الناتج الزراعي العربي:

يتبين من الجدول رقم (٩) أن قيمة الناتج الزراعي العربي قد ازدادت من نحو ٥٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٤١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٩٥,٤ مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي ٧,٧٧%، ومع ذلك فقد تراجع نسبة الناتج الزراعي العربي في الناتج الإجمالي العربي من نحو ٧,٧% في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٥,٣% في عام ٢٠١٣، وبتراجع سنوي يعادل نحو ٠,٣٢%، وبلغ متوسط الأهمية النسبية للناتج الزراعي العربي في الناتج الإجمالي العربي في الفترة موضع الدراسة نحو ٦,٤%. مما يشير الى ضالة وانخفاض مساهمة الإنتاج الزراعي العربي في الناتج الاجمالى العربي، ويعتبر ذلك تحدياً لتحقيق الامن الغذائي العربي والاعتماد الذاتي في تحقيق معدلات

معقولة في الوفاء بمتطلبات الغذاء بالدول العربية وتقليل الاعتماد على الخارج في سد الفجوة الغذائية العربية.

وتبين ان الناتج الزراعي العربي قد شهد تغيراً سنوياً موجباً في كل سنوات الدراسة ما عدا عام ٢٠٠٥، والذي عان من تراجع بنحو ١,٢% عن نظيره في عام ٢٠٠٤، وحقق الناتج الزراعي العربي اعلى درجات النمو السنوية في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ تغيراً موجباً قدر بنحو ١٤,٥%، وعلى الرغم من اتجاه الناتج الزراعي العربي نحو الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار نحو ٥,٨٨%، الا ان الفترة شهدت تقلبات بين حد ادنى بلغ نحو ١,٥١% في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ١٨,٤٩% مما يدل على التقلبات في الناتج الزراعي العربي من عام لآخر.

جدول رقم (٩): تطور اسهام الناتج المحلى الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلى العربي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان السنة	الناتج الإجمالي			الناتج الزراعي				مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي%	
	القيمة بالمليار دولار	التغير السنوي%	نصيب الفرد بالدولار	القيمة بالمليار دولار	التغير السنوي%	% من الناتج الإجمالي	نصيب الفرد بالدولار	المساهمة %	التغير السنوي للمساهمة %
2000	727.4	-	2625.8	55.9	-	٧,٧	201.9	9.9	-
2001	656.1	(9.8)	2318.9	62.3	11.4	9.5	220.2	8.8	(1.1)
2002	662.4	1.0	2291.1	66.2	6.3	10.0	229.0	8.5	(0.3)
2003	751.7	13.5	2543.3	66.7	0.7	8.9	225.7	8.2	(0.3)
2004	872.9	16.1	2887.9	72.0	7.9	8.2	238.1	7.4	(0.8)
2005	1057.7	21.2	3420.5	71.1	(1.2)	6.7	229.8	6.6	(0.8)
2006	1313.3	24.2	4149.2	81.4	14.5	6.2	257.2	6.4	(0.2)
2007	1510.6	15.0	4661.6	91.7	12.7	6.1	283.0	5.9	(0.6)
2008	1905.0	26.1	5748.2	104.4	13.9	5.5	315.1	6.2	0.3
2009	1750.8	(8.1)	5136.4	117.4	12.4	6.7	344.3	6.4	0.3
2010	2035.5	16.3	5844.7	128.0	9.1	6.3	367.6	6.2	(0.2)
2011	2404.4	18.1	6754.4	136.4	6.5	5.7	383.1	6.1	(0.1)
٢٠١٢	2591.8	7.8	7127.1	140.9	3.4	5.4	387.6	6.2	0.1
٢٠١٣	2677.3	3.3	7197.3	141.5	0.4	5.3	380.3	6.5	0.3
المتوسط	1494.1	-	4639.1	95.4	-	6.4	296.3	7.0	-
معدل النمو%	*١١,٥٤	–	*٩,٢١	*٧,٧٧	–	**(٠,٣٢)	*٥,٤٥	*(٠,٢٥)	–
مؤشر درجة الاستقرار %	9.29	–	6.03	5.88	–	8.22	4.44	8.06	–

الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

- *** معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١، ** معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥.**
- **المؤشر العام لدرجة الاستقرار هو المتوسط السنوي لقيم معاملات عدم الاستقرار والتي تم حسابها وفقاً للمعادلة الاتية:**

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times ١٠٠$$

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وباستعراض قيمة الناتج الزراعي بالدول العربية، كما في الجدول رقم (١٠)، يتضح ان هناك تفاوت كبير بين كل منها، فاستحوذت مصر على المرتبة الأولى، كأكبر ناتج زراعي بين الدول العربية، حيث مثل قيمة ناتجها الزراعي نحو ٢١,٤% من قيمة الناتج الزراعي العربي، يليها دولة السودان بنحو ١٤,٦%، ثم جاء بعد ذلك دول كل من السعودية، الجزائر، المغرب، سوريا، والعراق حيث بلغ قيمة الناتج الزراعي لكل منها نحو ١١,٢%، ١١%، ١٠,٩%، ٨,٦%، ٥,٥% من قيمة الناتج الزراعي العربي لكل منها على الترتيب،

اما بقية الدول فقد بلغ نسبة قيمة الناتج الزراعي لكل منها اقل من ٥% من قيمة الناتج الزراعي العربي كمتوسط خلال الفترة موضع الدراسة.

وبالنسبة لاستقرار قيمة الناتج الزراعي في الدول العربية خلال سنوات الفترة تبين ان دول كل من الامارات، الصومال، موريتانيا، تونس، جزر القمر، السودان، ولبنان كانت أكثر الدول تميزاً بين الدول العربية في هذا المؤشر، حيث يعتبر الناتج الزراعي في كل منها أكثر استقراراً بالمقارنة بغيرها من الدول العربية الأخرى، حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للناتج الزراعي نحو ٢,٣%، ٣,٩%، ٥,٢%، ٥,٥%، ٥,٦%، ٥,٦%، ٥,٨% لكل منها على الترتيب، كما ان المؤشر العام لدرجة الاستقرار للناتج الزراعي في مصر، حيث تعتبر الدولة الأكثر مساهمة في الناتج الزراعي العربي بلغ نحو ١٥,٧% مما يدل على عدم الاستقرار نسبياً، كما اتسم الناتج الزراعي بعدم الاستقرار او الثبات في الدول العربية النفطية، حيث بلغ نحو ٢٢,٦% بالكويت، ونحو ٢٤,٤% بالعراق، ونحو ٣١,٤% في قطر، ونحو ٣٥,٨% في ليبيا، ونحو ٣٨,٦% في السعودية، ونحو ٩٢,٢% في البحرين، مما يؤكد على ان الدول العربية غير النفطية اكثر استقراراً في ناتجها الزراعي خلال الفترة موضع الدراسة.

(٥-٢): مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي العربي:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٩) الى تراجع مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي العربي من نحو ٩,٩% في عام ٢٠٠٠ الى نحو ٦,٥% في عام ٢٠١٣، وبتراجع سنوي خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٠,٢٥%، وبلغ المتوسط السنوي لمساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة نحو ٧%، وبمقارنة هذا المؤشر مع مثيله في دول العالم، يتبين ان المتوسط السنوي لمساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي العربي يقل عن نظيره في الهند مثلاً حيث بلغ في الهند في نفس الفترة نحو ١٩,٣%، وبلغ في البلدان منخفضة الدخل حسب تصنيف الأمم المتحدة نحو ٣٣,٢٢%، وفى الشرق الأوسط وشمال افريقيا بلغ نحو ١٠,١% حسب بيانات البنك الدولي، مما يدل على تقلص وتراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الإنتاجية العربية.

وللوقوف على مدى أهمية الناتج الزراعي للدول العربية، من خلال تقدير الأهمية النسبية للناتج الزراعي بالنسبة للناتج الإجمالي لكل دولة عربية، وبدراسة الأهمية النسبية للناتج الزراعي في إجمالي الإنتاج المحلى بالدول العربية تبين ان دولة جزر القمر تحتل المرتبة الأولى حيث بلغت هذه الأهمية نحو ٩٠,٤٪، يليها دولة الصومال بالمرتبة الثانية بنحو ٧٩,٥٪، وبالتالي تعتمد هاتين الدولتين على الزراعة كمصدر رئيسي للناتج الإجمالي في كل منهما، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من موريتانيا، السودان، سوريا، المغرب، مصر، اليمن، وتونس في المراكز من الثالث إلى التاسع بأهمية نسبية بلغت حوالى ٤٠,٩٪، ٣٥,٧٪، ٢٣,٦٪، ١٦,٣%، ١٥,١%، ١٤,٥%، ١٠,٤% لكل منها على الترتيب كمتوسط للفترة موضع الدراسة، وتعتمد هذه الدول على الناتج الزراعي بأكثر من نحو ١٠% من الناتج الإجمالي في كل منها، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، السودان، المغرب، تونس، اليمن، الصومال، وجزر القمر اهم الدول العربية التي تمتلك مقومات في الإنتاج الزراعي، حيث يمثل الناتج الزراعي للدول السبع مجتمعة نحو ٧٠٪ من إجمالي الناتج الزراعي العربي، كما يتبين ان نسبة الناتج الزراعي للناتج الإجمالي بمجموعة الدول العربية النفطية بلغت نحو ١,٤%، بينما بلغت نحو ٦,٢% في مجموعة الدول العربية غير النفطية، في حين بلغت هذه النسبة نحو ٧,٤% في مجموعة الدول العربية شبه الزراعية. جدول رقم (١٠).

(٥-٣): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي:

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي من نحو ٢٠١,٩ دولار في عام ٢٠٠٠، الى نحو ٣٨٠,٣ دولار في عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٢٩٤,٣ دولار، وبمعدل نمو سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٥,٤٥%، ويقل متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي عن نظيره العالمي خلال الفترة موضع الدراسة، حيث يشكل حوالي ٩٦,٥% من العالمي حسب احصائيات البنك الدولي في هذه

الفترة، واتسم تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي على مستوى الدول العربية خلال الفترة موضع الدراسة بالاستقرار النسبي حيث بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي نحو ٤,٤٤%. جدول رقم (٩).

وتبين من الجدول رقم (١٠) تفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية، حيث بلغ في مجموعة الدول العربية النفطية نحو ١٩٦,٢ دولار، بينما بلغ في مجموعة الدول العربية غير النفطية نحو ٢٥٥,٥ دولار، في حين بلغ حوالى ٢٧٠,٥ دولار في مجموعة الدول العربية شبه الزراعية، وتفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية، حيث بلغ نحو ٥٠٥,٥ دولار بالنسبة لدولة جزر القمر، ونحو ٥١,٩ دولار في دولة قطر، كما ان هناك ستة دول يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عن نحو ١٠٠ دولار، وهى دول كل من قطر، جيبوتي، البحرين، الأردن، الكويت، وفلسطين حيث بلغ نحو ٥١,٩، ٥٧، ٦٢,٢، ٧٤,٣، ٧٧,٥، ٨١,٤ دولار لكل منها على الترتيب، وان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في مجموعة الدول العربية النفطية يمثل نحو ٦٣,٩% من نظيره العالمي، بينما يمثل نصيب الفرد من الناتج الزراعي في مجموعة الدول العربية غير النفطية نحو ٨٣,١% من نظيره العالمي، في حين يمثل

جدول رقم (١٠): الناتج الزراعي ونموه واستقراره ونصيب الفرد منه بالدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان / الدولة	الناتج الإجمالي		الناتج الزراعي		الناتج الزراعي الى الناتج الإجمالي٪	نمو الناتج الزراعي* %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالدولار	مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي	استقرار الناتج الزراعي %
	القيمة بالمليار دولار	٪	القيمة بالمليار دولار	٪					
الأردن	18.1	1.21	0.5	0.46	2.7	12.3	74.3	3.0	39.5
الإمارات	197.7	13.23	2.9	2.74	1.4	0.6	335.1	1.3	2.3
البحرين	18.0	1.20	0.1	0.07	0.4	2.8	62.2	1.0	92.2
تونس	33.9	2.27	3.5	3.36	10.4	2.8	322.3	9.7	5.5
الجزائر	126.8	8.48	11.5	10.99	9.1	11.0	300.3	8.8	7.0
جيبوتي	0.9	0.06	0.0	0.05	5.8	4.4	57.0	4.0	8.2
السعودية	386.6	25.87	11.7	11.19	3.0	2.8	389.4	3.8	38.6
السودان	42.7	2.86	15.2	14.59	35.7	11.2	421.2	33.8	5.6
سوريا	38.4	2.57	9.0	8.66	23.6	8.5	415.4	21.6	62.7
الصومال	1.6	0.11	1.3	1.23	79.5	3.5	125.2	69.3	3.9
العراق	80.3	5.37	5.7	5.48	7.1	0.4	167.2	8.7	24.4
عمان	42.6	2.85	0.6	0.61	1.5	7.7	174.7	1.8	7.7
قطر	81.8	5.47	0.1	0.09	0.1	5.7	51.9	0.2	31.4
الكويت	100.2	6.70	0.3	0.29	0.3	10.2	77.5	0.5	22.6
لبنان	27.7	1.85	1.7	1.63	6.2	2.5	381.0	6.4	5.8
ليبيا	49.7	3.32	1.8	1.70	3.6	(7.0)	207.4	3.4	35.8
مصر	148.2	9.92	22.3	21.37	15.1	9.7	263.7	15.9	15.7
المغرب	69.5	4.65	11.3	10.86	16.3	9.0	344.2	15.6	7.6
موريتانيا	2.5	0.17	1.0	0.99	40.9	6.3	266.8	27.0	5.2
اليمن	21.2	1.42	3.1	2.94	14.5	11.7	121.8	15.0	11.4
فلسطين	5.8	0.39	0.3	0.32	5.8	5.7	81.4	10.5	8.2
جزر القمر	0.4	0.03	0.4	0.36	90.4	4.3	505.5	45.5	5.6
الدول النفطية	١٠٨٣,٦	٧٢,٥	٣١,٧	٣٣,٣	١,٤	٣,٢	١٩٦,٢	٢,٢	١٨,٧
الدول غير النفطية	٤١٠,٩٢	٢٧,٥	٦٣,٨	٦٣,٧	١٨,٤	٦,٢	٢٥٥,١	١٦,١	٧,٩
الدول شبه الزراعية	٣٣٠,٤	٢٢,١	٥٨,٥	٦١,٣	٢٥,٨	٧,٤	٢٧٠,٥	٢٣,٨	٩,٢
إجمالي الدول العربية	١٤٩٤,١	100	٩٥,٤	100	6.4	٧,٧٧	٢٩٦,٣	٧	٥,٩

- الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

في مجموعة الدول العربية شبه الزراعية نحو ٨٨,١% من نظيره العالمي، أي ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في كل مجموعات الدول العربية لم يصل الى متوسط نصيب الفرد العالمي من الناتج الزراعي، وان هناك ثمان دول عربية فقط يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عن نظيره العالمي وهى دول كل من جزر القمر، السودان، سوريا، السعودية، لبنان، المغرب، الامارات، وتونس، حيث بلغ نحو ١٦٤,٧%، ١٣٧,٢%، ١٣٥,٣%، ١٢٦,٨%، ١٢٤,١%، ١١٢,١%، ١٠٩,٢%، ١٠٥% من متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العالمي خلال نفس الفترة. مما يشير الى التفاوت وسوء توزيع الناتج الزراعي العربي بين الدول العربية.

(٥-٤): معدل النمو السنوي للناتج الزراعي العربي:

حقق الناتج الزراعي العربي معدل نمو سنوي معنوي احصائياً خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٧,٧٧%، جدول رقم (٩)، وتفاوتت الدول العربية في معدل النمو السنوي للناتج الزراعي، وجاءت الأردن في المقدمة فحقق ناتجها الزراعي معدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٣%، يليها اليمن بنحو ١١,٧%، يليهما دول كل من السودان، الجزائر، الكويت، مصر، المغرب، سوريا، عمان، موريتانيا، فلسطين، وقطر حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج الزراعي نحو ١١,٢%، ١١%، ١٠,٢%، ٩,٧%، ٩%، ٨,٥%، ٧,٧%، ٦,٣%، ٥,٧%، ٥,٧% لكل منها على الترتيب، وعانت دولة واحدة من تراجع في معدل النمو وهي ليبيا حيث بلغ نحو (-٠,٧) وذلك كمتوسط خلال الفترة موضع الدراسة. جدول رقم (١٠).

وبدراسة معدل النمو السنوي للناتج الزراعي في مجموعات الدول العربية، تبين ان معدل النمو السنوي للناتج الزراعي خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٣,٢% بالنسبة للدول العربية النفطية، وحققت الجزائر اعلى معدلات النمو السنوية في هذه المجموعة حيث بلغ نحو ١١%، بينما بلغ نحو ٦,٢% للدول العربية غير النفطية وحققت الأردن اعلى معدلات النمو السنوية في هذه المجموعة حيث بلغ نحو ١٢,٣%، وبلغ في الدول العربية شبه زراعية نحو ٧,٤%، وحققت السودان اعلى معدلات النمو في هذه المجموعة حيث بلغ نحو ١١,٢%. جدول رقم (١٠)

وبصفة عامة تعاني معظم الدول العربية من انخفاض معدلات النمو السنوية للناتج الزراعي، مما يشكل عبئاً في سد احتياجات هذه الدول من السلع الزراعية والغذائية، خاصة في ظل تزايد عدد السكان والتحضر مما يزيد معه الطلب على المنتجات والسلع الزراعية، مما يدفع بأهمية التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجال الزراعي من خلال التنسيق في السياسات الإنتاجية الزراعية والتسويقية وبناء خطط عربية لمواجهة التحديات التي تتعلق بالأمن الغذائي العربي.

(ثانياً): رؤية استراتيجية زراعية عربية متكاملة:

يمكن تصور رؤية استراتيجية زراعية عربية متكاملة من خلال دراسة الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية، وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة في هذه الموارد، وبناء على النتائج التي توصل اليها البحث، فان هناك نقاط قوة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الهدف الرئيسي والذى يكمن في زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الامن الغذائي العربي، من خلال التنسيق بين الدول العربية للاستفادة من هذه النقاط والبناء عليها، في مواجهة التحديات والتهديدات التي تقابل الدول العربية زراعياً، والتغلب على نقاط الضعف التي تعترى الإنتاج الزراعي العربي ونموه واستقراره، وتتلخص الرؤية في الآتي:

(١): التحديات والتهديدات التي تواجه الموارد الاقتصادية الزراعية العربية:

تتعرض الموارد الزراعية العربية للعديد من المخاطر لعل من أهمها ما يتعلق بمعدلات نموها، والتغيرات المناخية والبيئية، وانتاجيتها، وكفاءتها، والاستثمار الزراعي، وغيرها، ويتناول هذا الجزء المخاطر التي تتعلق بتوافر ونمو واستقرار الإمكانات الاقتصادية الزراعية وتوزيعها الجغرافي بين الدول العربية لمعرفة المزايا النسبية لكل دولة في هذه الإمكانات. ووفقاً لما الت اليه نتائج البحث، يمكن عرض التحديات والتهديدات التي يمكن ان تواجه الموارد الاقتصادية الزراعية العربية كالتالي:

- تناقص الأراضي الزراعية العربية القابلة للزراعة سنويا بنحو ٠,٨٥%، وتناقص نسبتها من إجمالي الرقعة الأرضية العربية سنوياً بنحو ٠,٠٢%.
- تناقص متوسط نصيب الفرد بالدول العربية من الأراضي القابلة للزراعة سنوياً بنحو ٢,٨١%، ويمثل فقط نحو ٧٢,٢٤% من نظيره العالمي، واستمرار تناقص نسبة متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة بالنسبة لنظيره العالمي سنوياً بنحو ١,٦٦%.
- تناقص المياه المتجددة الفعلية العربية بنحو ٧٤,٦% من عام ١٩٦٢ حتى عام ٢٠١١، وتناقصها بنحو ٥٠,٦٨% من عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠١١، وبلغ متوسط نصيب الفرد بالدول العربية من المياه المتجددة الفعلية نحو ٠,١٣٣% من نظيره العالمي، وتزايد استخدامات المياه في الزراعة من إجمالي المياه المتجددة الفعلية حيث بلغت نحو ٦٩,٢٩%. كما اتسمت المياه الفعلية المتجددة العربية بارتفاع تبعيتها للخارج حيث بلغت نحو ٢٨,٠٥%.
- تزايد عدد السكان بالدول العربية سنوياً بنحو ٧,٣٨ مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٢٩%، وتزايد عدد السكان الحضريين سنوياً بنحو ٢,٨٦%، وتزايد التحضر حيث بلغ نسبة عدد السكان الحضريين الى عدد السكان الريفيين نحو ١,٢٧ مرة، في حين تناقصت القوى العاملة العربية الكلية سنوياً بنحو ٠,٨%.
- تناقص القوى العاملة الزراعية في إجمالي القوى العاملة الكلية العربية سنوياً بنحو ٠,٦٦%، وتناقص القوى العاملة الزراعية العربية من إجمالي عدد السكان بالدول العربية سنوياً بنحو ٠,٢٩%.
- تركز الناتج الإجمالي العربي في الدول النفطية العربية حيث استحوذت على نحو ٧٢,٥% من إجمالي الناتج العربي، بينما بلغ نصيب الدول العربية غير الزراعية على نحو ٢٧,٥%، مما يزيد من التفاوت بين الدول العربية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والذي بلغ على مستوى الدول العربية نحو ٥٨,١% من نظيره العالمي، واتسم بعد الاستقرار، حيث بلغ مؤشر استقراره العام نحو ٩,٢٩%.
- تراجع نسبة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي العربي سنوياً بنحو ٠,٣٢%، واتسم بعدم الاستقرار النسبي حيث بلغ مؤشر استقراره العام نحو ٦,٠٣%.
- عدم استقرار الناتج الزراعي على مستوى اهم الدول العربية شبه الزراعية، وعلى سبيل المثال فقد بلغ مؤشر استقراره لاهم دولة مساهمة في الناتج الزراعي العربي وهي مصر نحو ١٥,٧%.
- انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي العربي سنوياً بنحو ٠,٢٥%، وتضاؤل مساهمتها في الناتج الإجمالي العربي حيث بلغت حوالي ٧%.
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي حيث بلغ نحو ٢٩٤ دولار، وهو دون المتوسط العالمي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

(٢): الفرص والمزايا التي تتمتع بها الموارد الاقتصادية الزراعية العربية:

بناء على النتائج التي توصل اليها البحث، فيما يخص المزايا النسبية للإمكانات الاقتصادية الزراعية بالدول العربية، كما هو موضح في الجدول رقم (١١)، يمكن توضيح الفرص والمزايا التي تمتلكها الدول العربية من هذه الإمكانات كالتالي:

- تتمتع بعض الدول العربية بمساحة كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة والتي يمكن استغلالها واهمها دول كل من السودان، المغرب، الجزائر، العراق، سوريا، تونس، ومصر، حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢٥,٧٩%، ١٥,٢٤%، ١٤,١٩%، ٩,٤٩%، ٨,٩%، ٥,٦٩%، ٥,٢١% من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة على الترتيب. وعلى وجه الخصوص تمتاز دول كل من سوريا، تونس، المغرب، لبنان، العراق، والسودان بارتفاع نسبة الأراضي القابلة للزراعة من رقعتها الأرضية حيث بلغت حوالى ٢٥,٣٩%، ٣٦,١٨%، ١٨,٠٣%، ١٢,٩%، ١١,٥١%، ٧,٢٥% لكل منها على الترتيب، وبالتالي تمتلك الدول العربية مساحة أرضية كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة يمكن استغلالها بالتنسيق بين الدول العربية حيث انها تحتاج لقدرات مالية فاذا ما توفرت امكن للدول العربية زيادة الناتج الزراعي فمثلا يمكن استغلال الأراضي

القابلة للزراعة بالسودان وبدعم مالي من الدول العربية النفطية وهى تكفى بمفردها لتحسين وضع الإنتاج الزراعي العربي ورفع متوسط نصيب الفرد منه وتحسين مستوى الامن الغذائي العربي.

- يتوفر لبعض الدول العربية إمكانات مائية مثل السودان، العراق، والمغرب حيث تتمتع بوفرة مائية تقدر بنحو ٣٢,٣٦، ٢٥,٩١، ١٩,٥٢ مليار متر مكعب سنوياً زيادة عن احتياجاتها، وبالتالي هذا يؤكد مدى أهمية السودان حيث تتمتع بوفرة في اهم موردين الأراضي القابلة للزراعة والمياه اللازمة للزراعة.
- يتوفر لدى بعض الدول العربية القوى العاملة الزراعية، خاصة دول كل من مصر، السودان، العراق، وسوريا، حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢٧,١٧%، ١٢,٥٨%، ١٠,٣٣%، ٩,٦٤% من إجمالي القوى العاملة الزراعية العربية، كما ان القوى العاملة الكلية تزيد عربياً سنوياً بنحو ١,٧١ مليون نسمة، أي انها تنمو سنوياً بمعدل يبلغ نحو ١,٥٧%، وهو مؤشر يجب استغلاله خاصة القوى العاملة الكلية في مصر، المغرب، الجزائر، والسودان حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢٣,٧٢%، ١١,٧٩%، ١٠,٦٤%، ٩,٨٥% من إجمالي القوى العاملة الكلية العربية.
- يتوفر لدى بعض الدول العربية الإمكانات المادية اللازمة لتوظيف الموارد الاقتصادية الزراعية، خاصة في دول الخليج واهمها دولتي السعودية والإمارات حيث تستحوذ السعودية على نحو ٢٥,٨٧% من الناتج الإجمالي العربي، والامارات بنحو ١٣,٢٣%، ثم دول كل من الجزائر، الكويت، وقطر حيث تستحوذ كل منها على نحو ٨,٤٨%، ٦,٧%، ٥,٤٧%، ٥٣٧% من الناتج الإجمالي العربي، وحيث هذه الدول لا تعان مشكلات اقتصادية يمكن ان تمنعها من دعم المشروعات الزراعية العربية حيث انها ستكون اول الدول المستفادة حيث انها تعانى بنفص اكبر في احتياجاتها الزراعية لذا يعد استثمار جيد من ناحية وامن غذائي لها من ناحية أخرى.
- تتمتع بعض الدول بقدرات كبيرة في إمكانات الناتج الزراعي يمكن استغلالها إذ ما توفرت بقية العوامل اللازمة لذلك مثل دول كل من مصر والسودان وسوريا والعراق، حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢١,٤%، ١٤,٦%، ٨,٦%، ٥,٥% من إجمالي الناتج الزراعي العربي، خاصة ان هذه الدول تمتلك بعض المزايا النسبية في بعض الإمكانات الاقتصادية الزراعية لكنها تحتاج لتوفير بقية العوامل التي تستطيع معها زيادة قدراتها الإنتاجية الزراعية.

(٣): النتائج والتوصيات المتعلقة بوضع رؤية استراتيجية عربية متكاملة:

يمكن تصور استراتيجية زراعية عربية من خلال دراسة نقاط الضعف والقوة للامكانات الاقتصادية الزراعية العربية، والمتمثلة في المخاطر والتهديدات والفرص والمزايا، وتبين ان الرؤية الاستراتيجية الزراعية العربية لابد ان تقوم على التنسيق بين الدول العربية من خلال المزايا النسبية في الموارد والإمكانات الزراعية، وذلك فيما يلي:

- يتضح ان دولة السودان تمتلك مزايا نسبية في الإمكانات الاقتصادية الزراعية، حيث تمتلك الأراضي القابلة للزراعة، فهي تستحوذ على نحو ربع إجمالي الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية، حيث ان الأراضي القابلة للزراعة بالسودان تبلغ نحو ١٣,٦٢ مليون هكتار، وبما يعادل نحو ٧,٢٥% من إجمالي رقعتها الأرضية، وبالتالي تعتبر السودان غنية بالأراضي التي يمكن زراعتها واستغلالها بشكل يستفيد منه جميع الدول العربية في تحقيق الامن الغذائي لكل منها.
- يتضح ان السودان لديها إمكانات مائية كبيرة، فلديها فائض سنوي من المياه الفعلية المتجددة التقليدية وغير التقليدية بلغ نحو ٣٢,٣٦ مليار متر مكعب، وبما يعادل نحو ٢٠% من إجمالي المياه المتجددة الفعلية العربية.
- تستحوذ السودان على نحو ١٢,٥٨% من إجمالي العمالة الزراعية العربية، ونحو ٩,٨٥% من إجمالي القوى العاملة الكلية العربية، حيث بلغ عدد القوى العاملة الزراعية بالسودان نحو ٣,٨٤٤ مليون نسمة، ونحو ١٠,٧٣ مليون نسمة من القوى العاملة الكلية.
- يستحوذ الناتج الزراعي بالسودان بمفرده على نحو ١٤,٦% من الناتج الزراعي العربى، ومعدل نمو واستقرار هذا الناتج أفضل من نظيره في غيره بالدول العربية.

- كما ان للسودان إمكانات زراعية أخرى لم يقم البحث بدراستها كامتلاكه لقدرات اقتصادية في مجال الإنتاج الحيواني وإنتاج مختلف المحاصيل الغذائية الرئيسية التي تتعلق بالأمن الغذائي العربي، وغيرها.
- مما سبق يتضح ان نواة الاستراتيجية الزراعية العربية يمكن ان تكون في السودان بتوفير الإمكانات اللازمة الأخرى التي يمكن من خلالها استغلال الموارد الزراعية التي تتمتع بها دولة السودان والتي يمكنها زيادة الإنتاج الزراعي العربي ويرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي ويقلل الاعتماد على الخارج، فيعتبر السودان نموذجاً يمكن استغلاله وتوظيفه لتحقيق الامن الغذائي العربي. ويمكن من خلال التنسيق بين الدول العربية استغلال الفرص والمزايا بالدول العربية الأخرى مثل العراق وسوريا والمغرب ومصر حيث ان كل منها تمتلك ميزات متنوعة ومتعددة في هذه الموارد إقامة مشروعات زراعية مشتركة، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية ذات القدرات المادية واهمها الدول العربية النفطية في تمويل مثل هذه المشروعات.

جدول رقم (١١): التوزيع الجغرافي للإمكانات الاقتصادية الزراعية في الدول العربية.

البيان الدولة	المياه المتجددة الفعلية	متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة الفعلية	القوى العاملة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	الناتج الزراعي	الناتج الإجمالي	القوى العاملة الكلية	مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي	نمو الناتج الزراعي	استقرار الناتج الزراعي
الأردن	✓	×							✓	
الإمارات	×	×				✓				✓
البحرين	×	×								
تونس	✓	×		✓						✓
الجزائر	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓
جيبوتي	✓	×								✓
السعودية	×	×		✓	✓	✓	✓			
السودان	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓
سوريا	✓	×	✓	✓	✓		✓	✓		
الصومال	✓	✓	✓					✓	✓	✓
العراق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			
عمان	✓	×								✓
قطر	×	×				✓			✓	
الكويت	×	×				✓			✓	
لبنان	✓	✓	✓							✓
ليبيا	×	×								
مصر	×	×	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
المغرب	✓	×	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓
موريتانيا	✓	✓						✓	✓	✓
اليمن	×	×	✓				✓	✓		
فلسطين	×	×							✓	✓
جزر القمر	✓	✓					✓			✓

تم اختيار الدول التي تحظى بمقومات وإمكانات اقتصادية أفضل (والتي تم اختيارها بعلامة صح) وفقاً للآتي:

- **القوى العاملة الزراعية: الدول التي تساهم بنحو ١٠% فأكثر من العمالة الزراعية العربية.**
- **القوى العاملة الكلية: الدول التي تساهم بنحو ٥% فكثر من العمالة الكلية العربية.**
- **الناتج المحلى الإجمالي: الدول التي يساهم ناتجها الإجمالي بنحو ٥% فأكثر من الناتج الإجمالي العربي.**
- **الناتج الزراعي: الدول التي يساهم ناتجها الزراعي بنحو ٥% فأكثر من الناتج الزراعي العربي.**
- **مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي: الدول التي يبلغ مساهمة الزراعة في الناتج الكلى بنحو ١٥% فأكثر.**
- **المياه: الدول التي لديها فائض.**
- **استقرار الناتج الزراعي: الدول التي تحقق قيمة معامل عدم استقرار ١٠% فاقل.**
- **نمو الناتج الزراعي: الدول التي تحقق معدل نمو ٥% فأكثر.**
- **متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة الفعلية: الدول التي يبلغ متوسطها من المياه الفعلية التقليدية وغير التقليدية المتجددة ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً فأكثر.**
- **الأراضي الصالحة للزراعة: شملت الدول التي تساهم بأكثر من ٥% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة العربية.**

المصدر: تصور الباحث وفقاً للنتائج السابقة في البحث.

التوصيات:

يوصى البحث بعدة توصيات وفقاً لما الت اليه نتائج دراسة وتحليل الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية وذلك فيما يلي:

- التنسيق بين الدول العربية في السياسات الإنتاجية والاقتصادية الزراعية وفقاً للمزايا النسبية لكل دولة عربية فيما تمتلكه من قدرات وإمكانات اقتصادية زراعية.
- إقامة مشروعات زراعية مشتركة تقوم على أساس المزايا النسبية للدول العربية في القدرات الاقتصادية الزراعية وبتعاون مع الدول العربية الأخرى التي تمتلك القدرات والإمكانات التمويلية لهذه المشروعات، وبما يعود بالنفع على جميع الدول المشتركة في هذه المشروعات.
- إعادة تقييم ودراسة الموارد الاقتصادية الزراعية العربية للتعرف على المخاطر والتهديدات الراهنة التي تواجهها ووضع خطط واستراتيجيات للتغلب عليها بما يحافظ عليها ويعمل على توظيفها بشكل أفضل.
- التركيز على إقامة مشروعات زراعية في الدول التي تتمتع بمزايا نسبية في امتلاكها للأراضي القابلة للزراعة والمياه مثل السودان، والعراق وبتوفير الاحتياجات اللازمة التمويلية من بقية الدول العربية.
- توظيف أفضل للعمالة الزراعية والمحافظة على عدم تناقص القوى العاملة الزراعية والتي تعتبر العمود الفقري للإنتاج الزراعي بإيجاد فرص عمل متواصلة والتنسيق في إمكانية توظيفها بالدول التي تحتاجها والتي تتميز بوجود الأراضي ووفرة مياه وليس لديها عمالة زراعية مدربة مثل الاستعانة بالعمالة الزراعية المصرية في السودان والمغرب والجزائر على سبيل المثال.
- لابد من وضع خطط للمحافظة على المياه الفعلية العربية المتجددة ورفع كفاءة المياه المستخدمة في الزراعة كسبيل للتغلب على النقص في هذه المياه، واستغلالها بشكل أفضل.
- إعادة صياغة التجربة التكاملية العربية وتصحيح مسارها والعمل على وضع خطط جديدة للتعاون العربي الزراعي المشترك وفقاً لآليات أخرى تتفق مع التحديات الراهنة وتتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها الامن الغذائي العربي، وتقوم في الأساس على التوظيف للموارد والإمكانات الذاتية العربية والاعتماد عليها بقدر الإمكان.

الملخص :

تمتلك الدول العربية العديد من الموارد والامكانات الاقتصادية الزراعية بالدول العربية، حيث تتمتع بعض الدول العربية بمساحة كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة والتي يمكن استغلالها واهمها السودان، المغرب، الجزائر، العراق، سوريا، تونس، ومصر، حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢٥,٧٩%، ١٥,٢٤%، ١٤,١٩%، ٩,٤٩%، ٨,٩%، ٥,٦٩%، ٥,٢١% من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة لكل منها على الترتيب. وعلى وجه الخصوص تمتاز دول كل من سوريا، تونس، المغرب، لبنان، العراق، والسودان بارتفاع نسبة الأراضي القابلة للزراعة من رقعتها الأرضية حيث بلغت حوالى ٢٥,٣٩%، ٣٦,١٨%، ١٨,٠٣%، ١٢,٩%، ١١,٥١%، ٧,٢٥% لكل منها على الترتيب، وبالتالي تمتلك الدول العربية مساحة أرضية كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة يمكن استغلالها بالتنسيق بينها، كما يتوفر لبعض الدول العربية إمكانات مائية مثل السودان، العراق، والمغرب حيث تتمتع بوفرة مائية تقدر بنحو ٣٢,٣٦، ٢٥,٩١، ١٩,٥٢ مليار متر مكعب سنوياً زيادة عن احتياجاتها، وبالتالي هذا يؤكد مدى أهمية السودان حيث تتمتع بوفرة في اهم موردين الأراضي القابلة للزراعة والمياه اللازمة للزراعة. كذلك يتوفر لدى بعض الدول العربية القوى العاملة الزراعية، خاصة دول كل من مصر، السودان، العراق، وسوريا حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢٧,١٧%، ١٢,٥٨%، ١٠,٣٣%، ٩,٦٤% من إجمالي القوى العاملة الزراعية العربية، كما ان القوى العاملة الكلية العربية تزيد سنوياً بنحو ١,٧١ مليون نسمة، أي انها تنمو سنوياً بمعدل يبلغ نحو ١,٥٧%، وهو مؤشر يجب استغلاله، خاصة القوى العاملة الكلية في مصر، المغرب، الجزائر، والسودان حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢٣,٧٢%، ١١,٧٩%، ١٠,٦٤%، ٩,٨٥% من إجمالي القوى العاملة الكلية العربية. علاوة على ذلك يتوفر لدى بعض الدول العربية الإمكانات المادية اللازمة لتوظيف الموارد الاقتصادية الزراعية، خاصة في دول الخليج واهمها السعودية والإمارات حيث تستحوذ السعودية على نحو ٢٥,٨٧%

من الناتج الإجمالي العربي، والامارات بنحو ١٣,٢٣%، ثم الجزائر، الكويت، وقطر حيث تستحوذ كل منها على نحو ٨,٤٨%، ٦,٧%، ٥,٤٧%، ٥٣٧% من الناتج الإجمالي العربي، من ناحية أخرى تتمتع بعض الدول بقدرات كبيرة في إمكانات الناتج الزراعي يمكن استغلالها اذا ما توفرت بقية العوامل اللازمة مثل مصر والسودان وسوريا والعراق، حيث تستحوذ كل منها على نحو ٢١,٤%، ١٤,٦%، ٨,٦%، ٥,٥% من إجمالي الناتج الزراعي العربي، خاصة ان هذه الدول تمتلك بعض المزايا النسبية في بعض الإمكانات الاقتصادية الزراعية لكنها تحتاج لتوفير بقية العوامل التي تستطيع معها زيادة قدراتها الإنتاجية الزراعية. ويوصى البحث بعدة توصيات وفقاً لما الت اليه نتائج دراسة وتحليل الإمكانات الاقتصادية الزراعية العربية وذلك فيما يلي: التنسيق بين الدول العربية في السياسات الإنتاجية والاقتصادية الزراعية وفقاً للمزايا النسبية لكل دولة عربية فيما تمتلكه من قدرات وإمكانات اقتصادية زراعية. إقامة مشروعات زراعية مشتركة تقوم على أساس المزايا النسبية للدول العربية في القدرات الاقتصادية الزراعية وبتعاون مع الدول العربية الأخرى التي تمتلك القدرات والإمكانات التمويلية لهذه المشروعات، وبما يعود بالنفع على جميع الدول المشتركة في هذه المشروعات. إعادة تقييم ودراسة الموارد الاقتصادية الزراعية العربية للتعرف على المخاطر والتهديدات الراهنة التي تواجهها ووضع خطط واستراتيجيات للتغلب عليها بما يحافظ عليها ويعمل على توظيفها بشكل أفضل.

المراجع:

[١] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.

[٢] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي، اعداد مختلفة.

[٣] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

[٤] رانية ثابت الدروبى (دكتور): واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٤)، العدد الأول، ٢٠٠٨.

[٥] سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد (١٢)، المجلد (٦)، ديسمبر ٢٠١٥.

[٦] سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين– التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، ١١–١٢ نوفمبر ٢٠١٥.

[٧] سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٤.

[٨] صلاح محمد زين الدين (دكتور): أثر المشروعات المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٠–٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.

[٩] محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٦.

[١٠] محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٥.

[١١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، اعداد متفرقة.

[١٢] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، لجنة الامن الغذائي العالمي، تقييم حالة الامن الغذائي في العالم، ٢٠٠٥.

[13] El Khateeb, T., Soliman, A. S., and Eladawy, R.: An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003, 2016.

[14] UNDP, Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future, (New York: UNDP, 2013), table A.3.4, p. 140.

[15] United Nations Development Programme [UNDP], Water Governance in the Ara b Region, Managing Scarcity and Securing the Future (New York: UNDP, 2013), table A.3.2 , p. 138.

An Analytical Study of an Arab Agricultural Economic Potential to Develop a Vision of an Arab Integrated Agricultural Strategy

Dr. Sarhan. A., Soliman

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center

SUMMARY

Despite the possession of the Arab States, many of the economic potential and diversity of agricultural, but that was not reflected in increasing agricultural production and reduce Arab Food Gap. Syria, Tunisia, Morocco, Lebanon, Iraq, and Sudan have large agricultural arable land, where the proportion of arable lands of their total land area of 39.25%, 36.18%, 18.03%, 12.9%, 11.51%, 7.25% respectively. Sudan, Iraq, and Morocco, have the abundance of water estimated of 32.36, 25.91, 19.52 billion cubic meters annually increase to their needs. There is the agricultural labor force in Egypt, Sudan, Iraq, and Syria, by about 27.17%, 12.58%, 10.33%, 9.64% of the total labor Arab agricultural. There is also the potential of necessary material resources recruitment agricultural economics in Saudi Arabia, Algeria, Kuwait, and Qatar. Agricultural resources Arab many risks, the most important of which is the decrease in the Arab agricultural lands of arable land annually about 0.85%, diminishing the renewable water Arab actual about 50.68% from 1982 to 2011, increasing urbanization, where the ratio of the number of the urban population to a number of the rural population of about 1.27 once. In addition to the decrease of the agricultural labor force in the total labor Arab annually about 0.66%, as well as the retreat of rate of agricultural output in the gross domestic product (GDP per year) by about 0.32%, low contribution of agriculture to the gross domestic product (GDP per year) by about 0.25%, dwindling its contribution to the gross domestic product (GDP), where amounted to about 7%. And could be considered Sudan the nucleus of the agricultural strategy integrated Arab. recommends of coordination between the Arab States in policies productivity agricultural economic and in accordance with the comparative advantages of each Arab country in their capabilities and agricultural. And establishing agricultural projects based on the basis of the comparative advantages of economic resources in the agricultural cooperation with the other Arab States that possess the capacities and capabilities of funding for these projects.